www.alamalmal.net

ندعم قرارك

عالم المال

الأحد 16 نوفمبر 2025 م

• الإصدار الثانى • السنة العشرون • العدد: 865

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

إسلام عزام لـ«عالم المال»:

صانع السوق والمشتقات والبيع على المكشوف قريبا في البورصة

برنامج محلي لتداول المشتقات قبل 2026 لتسريع جاهزية السوق

قال الدكتور إسلام عزام رئيس البورصة المصرية، إن لجنة القيد وافقت على تداول الصكوك السيادية بالسوق، وفى انتظار موعد إدراجها وتداولها للمستثمرين والمتداولين في البورصة.

وأضاف عزام في تصريحات خاصة لعالم المال على هامش ملتقى شرم الشيخ للتأمين راندفو، إن رؤيته الفترة القادمة ترتكز على إطلاق حزمة من الأدوات المالية الجديدة التي تزيد من عمق السوق وسيولته، وتعزز من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

وأكد أن البورصة الفترة المقبلة تسعى لوجود أدوات مالية متكاملة، على عكس الوضع الحالي الذي لا تمتلك فيه سوى آلية الشراء بالهامش (المارجن).

وأضاف أنه يجرى الآن العمل على حل المشكلة التي أعاقت تفعيل آلية البيع على المكشوف (Short Selling) في السابق، من خلال نظام جديد تطوره شركة مصر للمقاصة سيسمح لمقرض الأسهم بتحديد نسبة الفائدة (العمولة) التي يرغب في الحصول عليها بوضوح، مما يوفر شفافية أكبر ويشجع على استخدام الأداة.

ونوه إلى أن البيع على المكشوف لا يؤدي بالضرورة إلى هبوط السوق، بل يخلق توازنا مع الشراء بالهامش، فكلاهما يمثلان وجهتي نظر متعاكستين للمستثمرين، مما يسهم في زيادة السيولة وتحقيق التوازن.

البورصة تستعد لتطبيق نظام XBRL لإتاحة الإفصاحات في صيغة رقمية موحدة

وأشار إلى انتهاء كافة الإجراءات الخاصة بتفعيل نشاط صانع السوق (Market Maker)، وهي الآن في مرحلة المراجعة النهائية، متوقعا أن يكون لصانع السوق دور محوري في توفير سيولة مستمرة على الأوراق المالية المختلفة.

ولفت إلى أنه يجرى خلال الفترة الحالية العمل على تفعيل المشتقات المالية (Derivatives)، وهناك خطة لتفعيل برنامج من "ناسداك" بحلول عام 2026، ولكن لتسريع وتيرة الإنجاز، قمنا بتطوير برنامج داخلي مبسط لتداول المشتقات على مؤشري EGX30 و EGX70، وهذا البرنامج أوشك على الانتهاء.

ورجح رئيس البورصة إطلاق المشتقات من خلال هذا البرنامج المحلي قبل عام 2026، مؤكدا أن وجود المشتقات سيوفر للمستثمرين، وخاصة المؤسسات الأجنبية، أداة بالغة الأهمية للتحوط من المخاطر (Risk Hedging)، مما يسمح لهم بتأمين محافظهم الاستثمارية ضد أي تقلبات حادة.

وأضاف أنه في إطار التحول الرقمي، يجرى الخطيط لتطبيق نظام XBRL، وهو نظام يتيح للشركات إرسال قوائمها المالية وإفصاحاتها بصيغة موحدة يمكن قراءتها آليًا وتحويلها بسهولة إلى بيانات قابلة للتحليل، الأمر الذي سيوفر بيانات دقيقة وفورية للسوق، وبعد تطبيقه سنعمل على إضافة تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل هذه البيانات.

على صعيد التوعية، تواصل البورصة جهودها في الجامعات، بالإضافة إلى إطلاق بودكاست جديد يضم أكثر من 50 حلقة لشرح مفاهيم البورصة والاستثمار والأدوات المالية الجديدة لجمهور أوسع، مؤكدا "التوعية جزء لا يتجزأ من خطتنا، خاصة مع طرح منتجات متقدمة كالمشتقات".

وفيما يخص حماية المستثمرين من الشائعات، أكد أن دور البورصة أن "فلتر" للمعلومات، من خلال مراقبة الإفصاحات بدقة، وإذا ثبت وجود إفصاح مضلل أو إشاعة بهدف التلاعب، فإن البورصة تتخذ الإجراءات اللازمة فورًا.

واستطرد عزام أن طموحه الأكبر استكمال هذه المنظومة من الأدوات المالية والرقمنة والتوعية، فوجود هذه الآليات مجتمعة هو ما سيعزز من جاذبية البورصة المصرية ويضعها في مصاف الأسواق المتقدمة.

جمال الهواري - زياد الحامدي

eFinance تكشف «قفزة رقمية».. والرقابة المالية تطلق منصات جديدة في يناير

دخل العدد

Communication اتصالات

صفحات متخصصة تصدر مع العدد بمناسبة انعقاد فعاليات النسخة التاسعة والعشرين من المعرض والمؤتمر الدولي للتكنولوجيا بالشرق الأوسط وأفريقيا

Cairo ICT'25 خلال الفترة من 16 إلى 19 نوفمبر 2025

THE INTERNATIONAL TECHNOLOGY FAIR & FORUM FOR THE MIDDLE EAST & AFRICA
CAIRO ICT 2025

بمركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة

ص 03

رئيس الوزراء يتفقد جناح شركة اورنج مصر بمعرض Cairo ICT

هواوي ترسم مستقبل التحول الرقمي الذكي كشريك تكنولوجي رسمي في معرض Cairo ICT 2025 وتجدد التزامها برؤية مصر 2030

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبد الفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبد البارى - هبة عبد الستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبد المجيد عبد الله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبد العزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

بالتعاون مع النيابة العامة ووزارة الاتصالات وأورانج مصر و إي فاينانس

البنك الأهلي المصري يقود تعاونا مشتركا لدعم التحول الرقمي والشمول المالي

أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مشترك يجمع بين النيابة العامة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة أورانج مصر وشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إي فاينانس"، بهدف تطوير منظومة الخدمات الرقمية للنيابة العامة وتيسير عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني من خلال محفظة اورانج كاش، وذلك في إطار حرص مؤسسات الدولة الدائم على دعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

حضر التوقيع محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري والمستشار ياسر حسين رئيس الاستئناف مدير النيابات والمهندس حسام الجولي الرئيس التنفيذي لشركة ايفيناناس والمهندس رأفت هندي نائب وزير الاتصالات والبينية التحتية والتحول الرقمي والمهندس هشام مهران العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لأورانج.

حيث صرح محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن هذا التعاون يأتي في إطار استراتيجيته الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الإلكترونية، مشيرا الى أن هذا البروتوكول سيساهم بشكل فعال في توفير خدمات التحصيل الإلكتروني لخدمات النيابة العامة عبر محفظة "أورانج كاش" وفقًا والقواعد والإجراءات التي يضعها البنك المركزي المصري، بما يتيح للمواطنين سداد المستحقات الحكومية والغرامات إلكترونيًا بسهولة وأمان، من خلال إتاحة حلول مصرفية رقمية مبتكرة تخدم مختلف شرائح المجتمع.

وأكد محمد الأتربي حرص البنك الأهلي المصري على مواكبة التطور التكنولوجي وتبني أحدث أدوات التحول الرقمي والقنوات البديلة، بما يسهم في تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين، وخاصة خدمات المرور وسداد الغرامات إلكترونيًا، مشيرا أن هذا التعاون يعكس نجاح الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في تطوير بنية تحتية رقمية قوية تدعم تقديم الخدمات الحكومية بشكل أكثر كفاءة وشفافية ، مضيفا أن هذه الخطوة مهمة في دعم توجه الدولة نحو رقمنة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتعزيز كفاءة العمليات الحكومية من خلال الدعم الدائم لمشروعات التحول الرقمي.

والجدير بالذكر أن هذا التعاون يؤكد استمرار تكاتف مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي والتقني في دعم مسيرة التحول الرقمي والشمول المالي، وتعزيز تقديم الخدمات الحكومية إلكترونيًا بما يحقق رؤية القيادة السياسية نحو بناء اقتصاد رقمي متكامل يلبّي احتياجات المواطنين بكفاءة وشفافية.

أول بنك في مصر.. CIB يجدد اعتماده الرسمي من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ACCA

احتفل البنك التجاري الدولي – مصر (سي اي بي - CIB) وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) بتجديد إجازة البنك كجهة عمل معتمده رسميا، ليصبح بذلك أول بنك في جمهورية مصر العربية يحصل على هذه الإجازة المرموقة. وجاء الاحتفال خلال مراسم رسمية لتسليم شهادة الإجازة لممثلي البنك، تقديرًا لجهوده المستمرة في دعم وتطوير الكفاءات البشرية، بما يعزز ثقة العملاء ويُرسخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة.

ويؤكد تجديد الإجازة التزام البنك بمواكبة جهود الدولة في تعزيز القطاع المصرفي وفقًا للمعايير العالمية، كما يُبرز حرصه على دعم استراتيجية الدولة لبناء اقتصاد مستدام من خلال الاستثمار في العنصر البشري وتطبيق برامج تعليمية وتدريبية متطورة تهدف إلى رفع جودة الخدمات المالية وتعزيز قدرة البنوك على المنافسة محليًا وإقليميًا.

حسن غانم الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب:

بنك التعمير والإسكان حقق قفزة مالية نوعية على طريق تنفيذ استراتيجية 2025_2030

حقق بنك التعمير والإسكان خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ أداءً ماليًا وتشغيليًا متميزًا، يعكس قوة استراتيجيته الجديدة للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ومرونته المؤسسية في إدارة الموارد وتحويل التحديات إلى فرص نمو مستدامة.

وأسهمت النتائج البارزة في تعزيز مكانة البنك في السوق المصرفي المصري، مع ترسيخ قيم الاستدامة وتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي تطلعات العملاء، مع دعم الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات المحلية والعالمية.

من جهته أعرب حسن غانم، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، عن فخره بالأداء المالي والتشغيلي المتميز الذي حققه البنك خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥، مؤكدًا أن النتائج جاءت انعكاسًا لقدرة البنك على اقتناص الفرص المتاحة وتحويلها إلى إنجازات ملموسة، بفضل مرونته المؤسسية وكفاءته في الاستخدام الأمثل للموارد وتوظيف قدراته لتحقيق عوائد متنامية، إلى جانب متانة مركزه المالي.

وأوضح غانم أن هذه الركائز مكنت البنك من تحقيق نتائج مالية قوية وتعظيم القيمة المضافة لجميع الأطراف ذات الصلة، عبر تنفيذ خطط واستراتيجيات طموحة تركز على التطوير المستمر والنمو المستدام بخطوات ثابتة، وتمثل أولى مراحل تنفيذ استراتيجية البنك (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠)، واستكمالا لمسيرة النجاح التي حققها خلال الأعوام السابقة.

مشيرًا إلى أن هذه الاستراتيجية تشكل خارطة طريق متكاملة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في مسيرة البنك من خلال رفع كفاءة الأداء، وتعزيز جودة الأعمال، وتحقيق أفضل عائد ممكن مع الحفاظ على مستويات منخفضة من المخاطر، بما يعزز قدرة البنك على تحقيق نمو مستدام بكفاءة وجودة عالية.

ويأتي ذلك في إطار سعي البنك الدائم لترسيخ مكانته وتحقيق رؤيته بأن يصبح في مقدمة الخيارات البنكية في السوق المصرفي المصري، من خلال تعزيز ثقافة الابتكار، وتقديم حلول مالية متطورة، وتحسين تجربة العملاء وبناء مزيد من الثقة معهم، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية متكاملة تلبي تطلعاتهم المتجددة وتدعم مكانة البنك كأحد أبرز البنوك التجارية الشاملة في مصر.

في الوقت نفسه تمكن البنك من تحقيق معدلات نمو قوية، محققًا بذلك قفزة نوعية على مستوى نتائج الأعمال لكافة القطاعات خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، حيث أظهرت نتائج الأعمال المستقلة نمو صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل والمخصصات لتسجل ١٨,٥٢٥ مليار جنيه مقابل ١٢,٢٧٥ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بزيادة قدرها ٦,٢٥٠ مليار جنيه ونسبة نمو تصل إلى ٥٠,٩٪، في حين بلغ صافي الأرباح المستقلة بعد ضرائب الدخل ١٣,٤٣٩ مليار جنيه مقابل ٨,٢٧١ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، بزيادة قدرها ٥,١٦٨ مليار جنيه ونسبة نمو ٦٢,٥٪ خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

وأكد غانم أن البنك يواصل التركيز على تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وإدارة التكاليف التمويلية بشكل استباقي، إذ تمكن من تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة، مع الحرص على إدارة موارده بفعالية لزيادة معدلات الربحية بشكل مستدام، مما أسفر عن نتائج ملحوظة في تحسين الأداء المالي، إذ ارتفعت صافي إيرادات التشغيل بنسبة ٥٠,٧٪ لتصل إلى ٢١,٩٠٥ مليار جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٤، كما ارتفع صافي الأرباح بعد المخصصات وضرائب الدخل لتسجل ١٣,٤٣٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٥,١٦٨ مليار جنيه، وبنسبة نمو تصل إلى ٦٢,٥٪ مقابل ٨,٢٧١ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، وهو ما يعكس كفاءة الاستراتيجية الجديدة في تحويل التحديات إلى فرص حقيقية للنمو.

وأشار إلى مواصلة حرص البنك على وضع رضا العملاء في صدارة استراتيجيته الجديدة، مع فهم تطلعاتهم وتلبية احتياجاتهم بمرونة وكفاءة، مما أسهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك، من خلال تعزيز ثقتهم وتشجيعهم على الاستثمار في باقة متنوعة من منتجاته وخدماته المصرفية، الأمر الذي انعكس على زيادة ودائع العملاء بنسبة ١٣,٣٪ لتصل إلى ١٦٤,٢ مليار جنيه خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٤٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١٩,٢ مليار جنيه، مدفوعًا بارتفاع ودائع المؤسسات لتسجل ٧٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٠,١٪، مع تنويع محفظة ودائع المؤسسات لتقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي من خلال توجيه الودائع لمجموعة متنوعة من القطاعات والشركات لضمان الاستدامة، إلى جانب زيادة ودائع الأفراد لتسجل ٨٦,٨ مليار جنيه بنسبة نمو ٧,٩٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥.

كما واصل البنك تعزيز مكانته الرائدة في السوق المصرفي المصري، مما أسهم في تحقيق نمو مستدام لأصوله، حيث بلغ إجمالي الأصول ٢٠٩,٨ مليار جنيه مقابل ١٧٩,٥ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٣٠,٣ مليار جنيه وبنسبة نمو ١٦,٩٪ خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، وذلك على خلفية نمو محفظة قروض البنك من خلال قطاعي التجزئة والشركات، حيث بلغ إجمالي القروض ٦٢,٤ مليار جنيه بنسبة نمو ١١,٥٪ بنهاية التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥، مدفوعًا بنمو محفظة قروض الشركات والمؤسسات لتسجل ٣١,٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢,٩ مليار جنيه ونسبة نمو ١٠,١٪.

وجاء هذا مع تسجيل محفظة قروض التجزئة المصرفية مبلغ ٣١,٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣,٦ مليار جنيه ونسبة نمو ١٢,٩٪.

وذلك مع خفض نسبة القروض غير المنتظمة لتصل إلى ٥,٣٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ مقابل ٦,٥٪ بنهاية عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس التزام البنك وحرصه على مواصلة زيادة حجم تمويلاته مع الحفاظ على جودة محفظة التمويلات وتنويعها بين القطاعات المختلفة لضمان نمو مستدام، مع ارتفاع معدل التغطية ليصل إلى ١٦٣,٣٪ في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٣٧,١٪ بنهاية ٢٠٢٤.

وأضاف غانم أن زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة ٤٤٪، إلى جانب ارتفاع تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ٢٨٪، أسهمت في زيادة صافي الدخل من العائد ليصل إلى ٢٠,٢٨٠ مليار جنيه مقابل ١٣,٢٨١ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة، بزيادة قدرها ٦,٩٩٩ مليار جنيه ونسبة نمو تصل إلى ٥٢,٧٪.

كما أشار إلى تمكن البنك من تحقيق عوائد مميزة بفضل الاستراتيجيات الفعالة التي يتبناها في مختلف قطاعاته، حيث أسفر نمو صافي الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ عن زيادة العائد على متوسط حقوق الملكية إلى ٦١,٨٧٪ مقابل ٦٠,٠٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، فيما بلغ العائد على متوسط الأصول ٩,٢١٪ مقابل ٧,٨٤٪. كما سجل معدل كفاية رأس المال نسبة ٤٢,٢٢٪، متجاوزًا الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ٤١,١١٪ وللشريحة الثانية ١,١١٪، ما يعكس التزام البنك بتعظيم القيمة المقدمة للمساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة.

ولفت غانم إلى نمو صافي ربح القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة ليصل إلى ١٤,٤٥٤ مليار جنيه بعد ضرائب الدخل مقابل ٩,٤٠٩ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٥,٠٤٥ مليار جنيه ونسبة نمو ٥٣,٦٪، مما يؤكد نجاح البنك في تنفيذ خطته الاستراتيجية لتطوير مجموعة شركاته وزيادة استثماراته.

وبالإضافة إلى النتائج المالية القوية، أعرب غانم عن اعتزازه بسعي الإدارة المتواصل نحو ترسيخ معايير الاستدامة في مختلف أنشطة البنك، مؤكدًا أن الاستدامة تمثل قيمة راسخة في الهوية المؤسسية للبنك، وركيزة أساسية في استراتيجيته للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠). وأضاف أن البنك يحرص على تبني أفضل الممارسات المستدامة في القطاع المصرفي، إيمانًا بدورها في دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشار غانم إلى أن الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ شهد نموًا ملحوظًا في جهود البنك نحو التمويل المستدام، حيث خصص البنك ١٠,٥٨٥ مليار جنيه لتمويل المشروعات المستدامة بزيادة قدرها ٨٣٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. كما بلغت قيمة محفظة التمويل المستدام ٦,٩٣ مليار جنيه بزيادة ٧٠٪ على مستوى تمويل الشركات والقروض المشتركة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما يعكس قدرة البنك على تحويل التزامه بمعايير الاستدامة إلى واقع ملموس من خلال تمويل مشروعات استراتيجية ذات أثر بيئي واجتماعي مستدام.

وأوضح أن الاقتصاد المصري شهد أداءً متوازنًا رغم استمرار التحديات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، حيث نجح البنك المركزي المصري بقيادة حسن عبد الله في إدارة المشهد الاقتصادي بكفاءة، عبر سياسات نقدية استباقية أسهمت في إعادة الاستقرار والانضباط إلى السوق المحلية، وضبط معدلات التضخم وسوق الصرف، ما دعم استقرار سعر الجنيه المصري وتعزيز توازن الأسواق النقدية. كما جاءت قرارات خفض سعر الفائدة متماشية مع رؤية الدولة لدعم القطاع الخاص وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي، بما يعزز القدرة التنافسية ويفتح آفاقًا أوسع للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي إنجاز لافت، ارتفع صافي احتياطي النقد الأجنبي ليصل إلى ٤٩,٥ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، وزادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٦٦,٢٪ لتبلغ ٣٦,٥ مليار دولار، مما يؤكد قوة وكفاءة الجهاز المصرفي المصري في إدارة موارد النقد الأجنبي.

وأكد غانم أن السياسات النقدية المنضبطة والإصلاحات الهيكلية التي انتهجها البنك المركزي أسهمت في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات بكفاءة ومرونة، وانعكس ذلك إيجابيًا على أداء القطاع المصرفي، الذي يواصل القيام بدوره الحيوي كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وداعم رئيسي للتنمية والاستثمار في مختلف القطاعات.

وفي الختام، عبّر غانم عن شكره وتقديره للمستثمرين والعملاء ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وكافة الأطراف ذات الصلة، مثمنًا دعمهم المستمر وثقتهم في البنك، مؤكدًا أن هذه الثقة تمثل الدافع الرئيس لتحقيق مزيد من النتائج القوية على المستويين المالي والتشغيلي، ومواصلة تنفيذ استراتيجية البنك للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) بكفاءة ومرونة، بما يعزز ريادته في القطاع المصرفي رغم تحديات المشهد الاقتصادي المتغير.

أصول البنك شهدت نموا بنسبة 16.9 % لتصل إلى 209.8 مليار جنيه

محفظة القروض تبلغ 62.4 مليار جنيه مع خفض النسبة «غير المنتظمة» منها لـ 5.3 %

زيادة 62.5 % بصافي الأرباح خلال 9 شهور من 2025.. وودائع العملاء وصلت لـ 164.2 مليار جنيه

صافي الدخل من العائد يقفز 52.7 % بفضل استراتيجيات قطاعاته الفعالة

البنك يضاعف جهوده في التمويل المستدام بزيادة 83 % خلال الربع الثالث للعام الجاري

بنك مصر يطلق موقعه التاريخي ويتيح تجربة استثنائية لزائريه بجولة افتراضية داخل متحف بنك مصر

في خطوة تعبّر عن اعتزازه العميق بجذوره الوطنية وريادته الراسخة في مسيرة الاقتصاد المصري، قام بنك مصر بإطلاق موقعه التاريخي الجديد بعنوان bmhistorical.banquemisr.com، الذي يُجسّد رؤيته في الربط بين الماضي المجيد والمستقبل الواعد، ويُقدّم تجربة رقمية متكاملة تروي تاريخ أكثر من مئة عام من الإنجاز والعطاء.

يعدّ الموقع نافذة تفاعلية توثق إرث البنك الاقتصادي والثقافي منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ على يد رائد الاقتصاد الوطني محمد طلعت حرب باشا، الذي غرس بفكره الاستقلالي مبدأ "التمصير" كقيمة وواقع اقتصادي رسّخ هوية وطنية أصيلة.

ويأتي هذا الإطلاق امتدادًا لتاريخ زاخر أسّس لنهضة صناعية ومالية جعلت من بنك مصر أيقونة للريادة الوطنية ومصدر إلهام للأجيال المتعاقبة.

ويُبرز الموقع عبر تصميمه العصري ومحتواه الغني محطات مضيئة من مسيرة البنك، بدءًا من تأسيس أولى الشركات الوطنية في مجالات الصناعة والنقل والتأمين، مرورًا بدوره الريادي في دعم الاقتصاد المصري، ووصولًا إلى مكانته الحالية كأحد أعمدة القطاع المصرفي العربي والإقليمي.

ويعد هذا المشروع الرقمي تأكيدا على التزام بنك مصر بالاستفادة من التراث المصري كمصدر للفخر والابتكار والإلهام، ويُبرز متحف بنك مصرً الذي يتواجد في مركزه الرئيسي بوسط البلد بالقاهرة كأحد أبرز معالم ذاكرته المؤسسية، إذ يحتضن مجموعة نادرة من المقتنيات التاريخية التي تروي قصة كفاحٍ ونجاحٍ امتدت على مدى قرنٍ من الزمان.

كما تتاح لزوار الموقع فرصة القيام بجولة افتراضية بزاوية ٣٦٠ درجة داخل المتحف، مما يمنحهم تجربة غامرة تمكنهم من استكشاف التاريخ المصرفي المصري من أي مكان في العالم، ويؤكد هذا الإطلاق رؤية بنك مصر في الحفاظ على إرثه العريق ونقله إلى الأجيال الجديدة بأسلوب عصري يعكس روح الابتكار التي طالما ميّزته، كما يعبّر عن فلسفته المؤسسية التي ترى في الماضي مصدر قوة للمستقبل، وفي التاريخ دافعًا لمواصلة مسيرة التنمية والتطوير.

وبهذه الخطوة الرائدة، يواصل بنك مصر ترسيخ مكانته كأول بنك وطني مصري وأحد ركائز الاقتصاد الوطني، وشاهد على رحلة وطن كتب فصولها بعزيمة وإرادة، ليبقى اسمه علامة مضيئة في تاريخ مصر الحديث.

ضمن مشروع «أطفالنا مستقبلنا»

مؤسستا «البنك التجاري الدولي» و«إبراهيم بدران» تحتفلان بافتتاح عيادة الأسنان المتنقلة

في إطار الشراكة الممتدة بين مؤسسة البنك التجاري الدولي ومؤسسة إبراهيم بدران، احتفل الطرفان بافتتاح عيادة الأسنان المتنقلة الجديدة، والتي تم تمويلها بالكامل من قبل مؤسسة البنك التجاري الدولي، لتكون إضافة نوعية لمبادرات الرعاية الصحية الموجهة للأطفال في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، ضمن مشروع "أطفالنا مستقبلنا" الذي انطلق عام ٢٠١٩.

تهدف العيادات المتنقلة إلى تقديم خدمات فحص وعلاج الأسنان للأطفال في المناطق النائية، والمساهمة في نشر الوعي بأهمية الصحة الفموية، كجزء من الجهود المتكاملة التي تجمع بين العلاج والوقاية.

وعلى مدار ست سنوات من الشراكة المثمرة، نجح المشروع في إحداث تأثير حقيقي في حياة الأطفال في مختلف المحافظات، حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من ٣٥٥ ألف طفل من خلال تنفيذ ١٩٣ قافلة طبية، و ٥٩٧ يوم تشغيل للعيادات الثابتة، و٢٢٥ يوم تشغيل للعيادات المتنقلة، إضافة إلى تنظيم أكثر من ١,١٠٠ جلسة توعية صحية، وإجراء أكثر من ١,٠٠٠ عملية جراحية. وقد شملت المحافظات المستفيدة كلًا من الفيوم، بني سويف، الجيزة، أسوان، قنا، الأقصر، والقليوبية.

ويأتي افتتاح عيادات الأسنان المتنقلة كخطوة جديدة تعكس حرص مؤسسة البنك التجاري الدولي على الاستثمار في صحة الأطفال ودعم الخدمات الطبية المستدامة في أنحاء الجمهورية، بالتعاون مع مؤسسة إبراهيم بدران الرائدة في تقديم الرعاية الصحية للمناطق الأكثر احتياجًا.

وفي هذا الإطار صرحت علا إسماعيل الرئيس التنفيذي لمؤسسة إبراهيم بدرانظ: "نعتز بالشراكة مع مؤسسة البنك التجاري الدولي التي تمتد منذ أكثر من ست سنوات، والتي أسهمت في وصول خدماتنا الطبية إلى مئات الآلاف من الأطفال في مختلف المحافظات. اليوم، بإطلاق عيادات الأسنان المتنقلة، نؤكد التزامنا المشترك بمواصلة تقديم الرعاية الصحية المتخصصة للأطفال في المناطق الأكثر احتياجًا بطريقة مستدامة ومؤثرة".

ومن جانبه، صرّح شريف السعيد مدير مؤسسة البنك التجاري الدولي قائلا: "إننا في مؤسسة البنك التجاري الدولي نعتز كثيرًا بهذه الشراكة الممتدة مع مؤسسة إبراهيم بدران، والتي تمثل نموذجًا حقيقيًا للتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع المصرفي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة الأطفال في مصر".

ويأتي افتتاح عيادة الأسنان المتنقلة اليوم استكمالًا لمسيرة تعاون ناجحة تمتد لأكثر من ست سنوات، تمكّنا خلالها من الوصول إلى مئات الآلاف من الأطفال في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، وتقديم خدمات طبية متخصصة تُسهم في رفع الوعي الصحي وتعزيز الوقاية والعلاج في الوقت نفسه.

ويعكس هذا التعاون النموذج الناجح للتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع المصرفي في دعم التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للأطفال في مصر

ڤاليو ومجموعة القصراوي تتعاونان لتوسيع حلول التمويل المرن للسيارات من خلال منتج Shift

أعلنت ڤاليو، الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن تعاون استراتيجي مع مجموعة القصراوي، إحدى أكبر المجموعات العاملة في قطاع السيارات في مصر وهي الوكيل الحصري لسيارات جيتور وجاك وستروين، بهدف إتاحة مجموعة متنوعة من حلول التمويل المرنة لشراء السيارات من خلال "Shift"، منتج تمويل السيارات المبتكر من ڤاليو.

يعكس هذا التعاون التزام الشركتين بتوسيع نطاق الوصول إلى حلول تمويل سريعة ومرنة في قطاع السيارات المصري. فمن خلال Shift، سيتمكن العملاء من شراء السيارات الجديدة أو المستعملة، سواء من خلال معاملات التاجر إلى العميل (B2C) أو من العميل إلى العميل (C2C)، مع إجراءات موافقة سريعة وخطط سداد مرنة تمتد من عام إلى سبعة أعوام.

ومن خلال دمج Shift ضمن مجموعة القصراوي، سيستمتع العملاء بتجربة تمويل سلسة تزيل العديد من العقبات التقليدية المرتبطة بامتلاك السيارات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم قبول ڤاليو كوسيلة دفع في جميع مراكز خدمة القصراوي، مما يتيح للعملاء دفع تكاليف الصيانة وخدمات ما بعد البيع بسهولة من خلال خطط سداد مرنة. وتشمل مزايا Shift عدم اشتراط التأمين، وإلغاء حظر البيع عند سداد ٤٠٪ من قيمة السيارة كمقدم، بالإضافة إلى خطط سداد مرنة مصممة لتناسب مختلف الاحتياجات المالية.

قال معتز لطفي، رئيس قطاع تطوير الأعمال والشراكات في ڤاليو: "في ڤاليو، نواصل إعادة تعريف السوق في مصر من خلال التعاون مع المؤسسات الرائدة التي تشاركنا رؤيتنا في تمكين أسلوب الحياة. ومن خلال Shift، نسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تجربة تمويل السيارات، بجعلها أسرع وأكثر مرونة، ومتاحة لشريحة أوسع من المصريين. ويعزز تعاوننا مع مجموعة القصراوي شبكة Shift لدينا، ويدعم مهمتنا في دفع نمو قطاع السيارات."

وقال رضا والي، نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون المالية والإدارية في مجموعة القصراوي: "نحن سعداء بشراكتنا مع ڤاليو لتقديم حلول أكثر مرونة وسهولة لعملائنا . في مجموعة القصراوي، نضع الابتكار وتجربة العميل في صميم أعمالنا، ويُعد هذا التعاون خطوة مهمة نحو تمكين المزيد من المصريين من امتلاك سياراتهم المفضلة بسهولة أكثر."

كجزء من هذا التعاون، ستعمل ڤاليو مع مول مصر والقصراوي في حملة "تسوق واربح" القادمة الخاصة بمول مصر لشهر نوفمبر التي ستستمر لمدة ثلاثة أسابيع، بداية من ١٢ نوفمبر. ويحق لعملاء المول الذين يقدمون فواتير مشتريات يبلغ مجموعها أكثر من ٢,٠٠٠ جنيه مصري الدخول في سحب للحصول على فرصة للفوز بسيارة Jetour X٧٠ Plus، مقدمة من القصراوي. وكميزة حصرية، سيحصل عملاء ڤاليو على ضعف فرص الدخول في السحب، بمجرد التسوق والدفع عبر ڤاليو.

ويعكس هذا التعاون التزام كل من ڤاليو ومجموعة القصراوي بتقديم حلول تمويلية عصرية تواكب احتياجات العملاء، وتسهم في تيسير امتلاك السيارات ودعم الشمول المالي في السوق المصرية

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

انطلاقة قوية لفعاليات الدورة التاسعة والعشرين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا بالشرق الأوسط وأفريقيا Cairo ICT

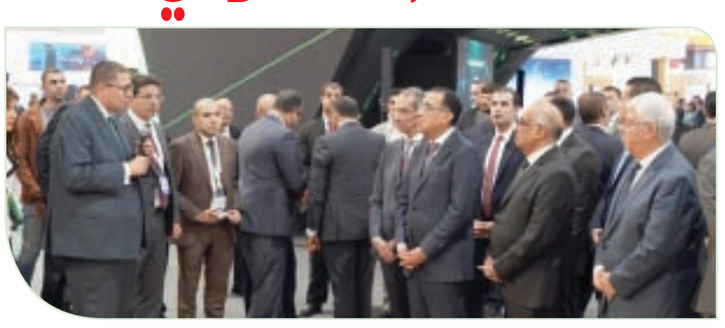

انطلقت فعاليات الدورة التاسعة والعشرين لمعرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا بالشرق الأوسط وأفريقيا Cairo ICT، بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولفيف من الوزراء وكبار المسؤولين.

وتأتي الانطلاقة القوية للمعرض هذا العام بفضل التطور المتسارع الذي يشهده قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كونه قطاعا عرضيًا يخدم مختلف قطاعات الدولة.

وأعرب محمد الزمر مدير عام شركة دل تكنولوجيز مصر، عن سعادته بالمشاركة في معرض ومؤتمر Cario ICT لسنوات طويلة متتالية، حيث دائما كان الجميع ينتظر المعرض من عام تلو الأخر نظرا لتأثيره الكبير في مصر وفي الشرق الأوسط بأكمله.

وأضاف أن ٣٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي سوف يكون من التكنولوجيا، وفي مصر يساهم قطاع الاتصالات والتكنولوجيا بنسبة ٥٪ من الناتج المحلي، وتبلغ قيمة ناتج التكنولوجيا حول العالم نحو ٢٣ تريليون دولار هي مساهمة التكنولوجيا في الناتج العالمي منها ١٥ تريليون دولار من الذكاء الاصطناعي، كما أن الوظائف الجديدة سوف تصل إلى ٩٢ مليون وظيفة جديدة بسبب الذكاء الاصطناعي.

ومن جانبه توجه هشام مهران الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة اورنج مصر، بالشكر لوزير الاتصالات على جهود تطوير القطاع، كما تقدم بالشكر لأسامة كمال وفريق العمل لتنظيم معرض ومؤتمر Cairo ICT٢٠٢٥.

وأضاف أنه على مدار السنوات الماضية تم تطوير البنية التحتية للاتصالات بأعلى جودة مع مواكبة التطورات في انترنت الأشياء والأمن السيبراني، وقد عززت اورنج الرقمنة بإطلاق أول مساعد افتراضي تحت اسم «اسأل مريم» لتحسين تجربة المسافرين، بالإضافة إلى طرح تطبيق ماي اورنج لسداد رسوم النيابة الإدارة وغيرها، بالإضافة إلى دعم الشباب وريادة الأعمال مع اقتراب افتتاح مركز أورنج بأسوان لدعم شباب الصعيد وبناء قاعدة قوية من الكفاءات الرقمية.

ومن ناحيته أعرب بنجامين هو الرئيس التنفيذي لشركة هواوي مصر، عن سعادته بالمشاركة في هذا المعرض الهام، مشيدا بالتنظيم الجيد الذي يشارك فيه لأول مرة بالإضافة إلى كونه العام العشرين لمشاركة هواوي في معرض Cairo ICT حيث كانت تشارك منذ عام ٢٠٠٥.

وأضاف أن الشركة قامت بتطوير البنية التحتية للاتصالات في مصر منذ عام ٢٠٠٤ بما فيها توسيع الشبكات والتغطيات مع بذل الجهود الكبيرة لتكامل التكنولوجيا الحديثة لتطوير مصر عبر كافة الصناعات بأكثر من ٣٠ شريكاً محلياً وقد تم العام الماضي إطلاق شركة جديدة لضمان سيادة البيانات المصرية داخل الحدود المصرية.

وأكد التزام هواوي بخلق الحلول المتقدمة لدعم الحلول الكربونية ودعم وزارة الاتصالات ووزارة التعليم حيث تم إنشاء ١٦٤ أكاديمية وأكثر من ٦٠ ألف شاب تم تدريبهم من خلال هذه المعاهد بدعم شركة هواوي في مصر، وتركز الشركة على التواصل والشبكات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتوطين صناعة مراكز البيانات في مصر وتطوير ودعم الشركاء المحليين ودعم القدرات المحلية لمصر، مختتما حديثه بتوجيه الشكر للحكومة المصرية والشركاء في مصر.

ومن جهته قال ديريك مانكي، كبير استراتيجي الأمن بشركة فورتينت العالمية، إنه لأول مرة يشارك في المعرض وقد جاء من كندا خصيصاً، موضحا أنه يتعامل مع البنية التحتية الحيوية ويتكون فريقه من أكثر من ٥٠٠ محلل وباحث.

وأوضح أن شركة فورتينت تم تأسيسها في عام ٢٠٠٠ وانضم اليها في عام ٢٠٠٤، كاشفاً أن الشركة تحصل على تريليونات من الإشارات التي تتعلق بالتهديدات السيبرانية حول العالم، وتعتمد الشركة ايضا على الذكاء الاصطناعي ولديها ٥٠٠ براءة اختراع في مجال الذكاء الاصطناعي من أجل محاربة الجريمة السيبرانية.

وأكد إيمانه الكبير بضرورة استغلال العلاقة بين المؤسسات الخاصة والجهات الحكومية، ومن خلال عمله بالمنتدى الاقتصادي كمحلل أمن سيبراني، يرى أن هناك ١١ تريليون دولار أمريكي قيمة الأضرار من الأمن السيبراني تحدث كل عام.

٧,٧ مليار محاولة هجمات ونحو ٥٦٪ من هذه الهجمات كانت تؤثر على الخدمات والإنتاج والرعاية الصحية، مشددا على ضرورة معالجة هذه الإمور بتثقيف الأشخاص وتعزيز البنية التحتية، موضحا أن هناك زيادة بنسبة ٦٠٪ عام تلو الأخر في الهجمات السيبرانية في مصر ومن المتوقع أن تزداد النسب في الأعوام القادمة.

وأضاف أنه يرى هناك الكثير من الذكاء الاصطناعي يستخدم في العمليات الإجرامية والهجمات السيبرانية من أجل إطلاق الكثير من البريد الإلكتروني الضار وتكلف كل منها ١,٠٠٠ دولار مقابل الحصول على هذه الخدمات، مشيراً إلى وجود آفاق جديدة للذكاء الاصطناعي التوليدي ولذلك يجب تثقيف الشعوب على هذه الأمور كما أن الشراكات أمر مهم للغاية لمواجهة هذه التحديات ومصر من الدول التي تستهدف بشكل كبير في الجرائم السيبرانية.

ويرى أن الاستجابة للهجمات يتم الاستجابة إليها في أقل من ٥ أيام اليوم بفضل الذكاء الاصطناعي، وبالتالي فإن الدخول على أي شبكة والهجوم عليها كان يستغرق أكثر من ٨ أيام لمعرفة مصدرها والتعرف على سببها وفاعلها بينما اليوم يستغرق الأمر أقل من ٥ أيام، ومن الخدمات الأساسية للشركة هو الاستثمار في التثقيف والتعليم من خلال أكاديمية فورتينت لنقل خبراتها عن التهديدات السيبرانية في شتى دول العالم.

ومن جانبه، أعرب المهندس محمد المفتي الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة ICT Misr، عن اعتزازه والشركات التابعة برعاية معرض ومؤتمر Cairo ICT كراع للبنية التحتية للعام الرابع على التوالي.

ومن جانبه قال طه خليفة المدير العام لشركة إنتل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن المعرض أصبح منصة رائدة لتبادل الخبرات واستعراض التكنولوجيات الحديثة وتأثيرها في المجتمع ومشاركة انتل تؤكد التزامها بالتواجد في السوق المصري والتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص لتسريع التحول الرقمي في مصر.

وأضاف أن مصر أصبحت مركزاً اقليمياً لمجالات التطور التكنولوجيا وتؤمن إنتل أن الشراكة بين القطاع العام والخاص والشركات العالمية والمواهب المحلية مهمة جداً لتطوير مجال التكنولوجيا والنهوض به، مع اهتمام الشركة بتكوين استراتيجيات التعاون وكذلك بناء البنية التحتية الرقمية عن طريق التدريبات وبرامج الدعم بالتعاون مع الوزارة.

وأكد ثقته أن السنوات المقبلة سوف تحمل المزيد من التعاون والتطور في مصر وإنتل سوف تكون جزءا من هذا التطور، وشعار المعرض هو الذكاء الاصطناعي في كل مكان وهذه هي استراتيجية شركة إنتل، متوقعاً في عام ٢٠٢٨ أن ٨٠٪ من أجهزة الكمبيوتر سوف تتضمن بداخل معالجاتها عمليات الذكاء الاصطناعي، كما أن ٢٠٢٦ نصف تطبيقات الحوسبة الطرفية سوف تتضمن الذكاء الاصطناعي بداخلها.

ويرى محمد حجازي المدير العام لشركة سيلزفورس في مصر، إن العالم على أعتاب عصر جديد من التحول الرقمي وقد تجاوز التحول الرقمي التحولات التقليدية، ويعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز الإنتاجية والابتكار، وترى الشركة من خلال المنصة الجديدة واقع تشكيل يعيد الاقتصاد بأكمله، وتشهد مصر طفرة هائلة في تبني التكنولوجيا وتدرك الشركة أن أساس ثورة الذكاء الاصطناعي هي البيانات الموثوقة.

وأكد أن المستقبل ليس معركة بين الإنسان والآلة، بل إن التكنولوجيا تجعل الحياة أكثر سهولة للجميع، داعياً الجميع إلى تبني هذا العصر التكنولوجي الجديد لبناء مستقبل أكثر اشراقاً ونمواً وتطوراً.

ووجه أسامة كمال، رئيس شركة تريد فيرز المنظمة للمعرض، الشكر لكافة المؤسسات والشركات الداعمة للمعرض سواء بالمشاركة كعارضين أو زائرين، مشددا على أن هذا الدعم الكبير هو الوقود المحرك للمعرض.

أسامة كمال، رئيس شركة تريد فيرز المنظمة للمعرض: الشكر لكافة المؤسسات والشركات الداعمة للمعرض سواء بالمشاركة كعارضين أو زائرين

Communication
اتصالات
صفحات متخصصة تصدر مع العدد بمناسبة انعقاد فعاليات النسخة التاسعة والعشرين من المعرض والمؤتمر الدولي للتكنولوجيا بالشرق الأوسط وأفريقيا
Cairo ICT'25 خلال الفترة من 16 إلى 19 نوفمبر 2025
3
THE INTERNATIONAL TECHNOLOGY FAIR & FORUM FOR THE MIDDLE EAST & AFRICA 2025 CAIRO ICT
بمركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة
عالم المال ندعم قرارك www.alamalmal.net
العدد: 865 الأحد 16 نوفمبر 2025 م
إشراف/ أرشد الحامدى

الذكاء الاصطناعي يغير قواعد اللعبة.. من رفاهية تقنية إلى ضرورة استراتيجية

مصر تعيد رسم خريطة «سيادة البيانات» لحماية الخصوصية وتحفيز الابتكار

خبراء التأمين: الرقمنة والبيانات الدقيقة ركيزة إنقاذ التأمين الزراعي لمواجهة تغير المناخ

أجمع خبراء التأميـن، على أن ضعف البيانات وصعوبـة تقييم الخسـائر وغيـاب الوعي لدى المزارعيـن تمثل أبـرز تحديات توسّـع التأمين الزراعي في مصر، مؤكدين أن الرقمنة والشراكات المؤسسـية تعـدّ الطريـق الأسـرع لتطوير هذا القطاع الحيوي.

وأشـاروا إلى أن أقساط التأمين الزراعي في مصر ما تزال أقل بكثير من المتوسـطات العالمية، ما يسـتدعي تدخّلًا حكوميًا ودعمًا من المؤسسات الدولية، باعتبـار التأمين أداة أساسـية لحماية الأمن الغذائي من تقلبات المناخ. وشـددوا على أن تعزيز اسـتخدام التكنولوجيا، وتطوير أدوات دقيقـة لتقدير المخاطر، واعتمـاد أنماط جديدة مثـل التأمين بالمؤشـر، هي مفاتيـح لبناء ثقة المزارعين وتوسيع التغطيات.

وأكد الخبراء أن المعايرة الدقيقة للخسائر وسرعة إجـراءات التعويض تمثلان العمـود الفقري لأي منظومة تأمينية ناجحة، مطالبين بربط البيانات الزراعيـة والمناخيـة بآليات التقييم لتبسـيط التعويضات ورفع كفاءة السوق.

مرحلة تأمينية جديدة

قـال مصطفى خليل، نائب مسـاعد رئيس الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة، إن قطاع التأمـين خاصة التأمـين المرتبط بالمركبات يشـهد تحوّلًا كبيـرًا مدفوعًـا بتطور نظم البيانات وظهور ما سـمّاه «حقوق السيارة الجديدة»، التي تشمل منظومة شاملة ترتبط بالتأمـين والملكية والفحـص الفني وإدارة المخاطر.

وأوضح خليل أن السوق بات يضم شركات متخصصة ومحطـات فحص فني معتمدة، ما ينعكس على دقة تسعير الوثائق وتحسين معايير السلامة. وأكد أن الربط بين بيانات المـرور والبيانات التأمينيـة أصبح ضرورة لتعزيز التقييم العادل للمخاطر.

وأضـاف أن الهيئة أطلقت منظومـة تنظيمية تسمح بالتحصيل الإلكتروني وإصدار الوثائق رقميًـا بموجب القرار ١٢٢، داعيًا الشـركات للالتزام بمعايير الأمن السـيبراني. كما لفت إلى أن مصر تشـهد توسـعًا في اسـتخدام التحقـق الرقمي مـن الهوية، مـا يمهّد لتبني حلول تأمينية أكثر تطورًا.

وأشـار إلى أن الهيئة بقيـادة الدكتور محمد فريد تدفع نحو تعميم اسـتخدام التكنولوجيا في جميـع أنشـطة التمويل غيـر المصرفي، مع اعتمـاد التوقيعات الإلكترونية وتسـهيل الخدمات عبر التطبيقـات والمنصات الرقمية. كمـا تتعاون الهيئـة مع GIZ لإعـداد دليل للمخاطـر المناخية، ومـع رواد الأعمال عبر «البيئة التشـريعية التجريبية» لدعم الابتكار الرقمي في التأمين.

وأكد خليـل أن القطاع ما يـزال في بداية التحول الرقمي، لكـن الاتجاه واضح نحو رقمنـة شـاملة للخدمـات التأمينية خلال السنوات المقبلة.

منتجات جديدة

قال علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمـين، إن الاتحاد يعمل على بناء منظومة متكاملة للتأمين الزراعي، قائمة على تحديد المخاطـر بدقـة وابتـكار منتجـات جديدة تتماشى مع التغيرات المناخية.

وأشـار الزهيري إلـى أن ٢١ لجنـة فنية بالاتحاد تعمل يوميًا علـى تحليل البيانات ودراسة أسواق التأمين، وكشف أن الاتحاد انتهى من إعداد منتجين جديدين:

منتـج لحماية محاصيل محددة من موجات الحرارة الحادة – معتمد بالفعل.

ومنتـج تأمين ضد الحـرارة الزائدة قائم على المؤشـر (Index Insurance) – يعتمـد على صـرف التعويـض تلقائيًا عنـد تجاوز درجـات الحرارة حـدًا معينًـا دون الحاجة لمعاينة الأضرار.

وأوضح أن قيمة سـوق التأمين الزراعي عالميًا تبلـغ ١,١ تريليون دولار، وأن دولا مثل الهند نجحت في تطبيق التأمين بالمؤشـر، مشـيرًا إلـى تعاون الاتحاد مع خبـراء دوليين لتطوير المؤشرات المناسبة للسوق المصرية.

منظومة دعم متكاملة

قال عمر فاروق، مسؤول سياسات البرامج فـي برنامج الأغذيـة العالمـي بمصر، إن مستوى التغطية التأمينية للمزارعين عالميًا لا يزال منخفضًا رغم ارتفاع المخاطر المناخية، مؤكدًا أن استقرار الإنتاج الزراعي أصبح هشا بسـبب التغيرات الحرارية والجفاف وتغير مواعيد الأمطار.

وأوضح فـاروق أن البرنامج يعمل منذ ١٦ عامًـا علـى تطوير نماذج لقيـاس المخاطر في سلاسـل القيمة الزراعيـة، تعتمد على بيانات درجات الحرارة والأمطار والخرائط المناخية وبيانات النمو والحصاد.

وأضاف أن تصميم أي وثيقة تأمين زراعي يحتاج إلـى بنية قوية مـن البيانات ونظام فعال للإنذار المبكر ومعالجة البيانات.

وأكد أن الاعتماد علـى وثيقة تأمين واحدة غيـر كاف؛ بـل المطلـوب منظومـة دعـم كاملة تشـمل أدوات ماليـة رقمية لصرف التعويضات، وتحسين الممارسات الزراعية، وتوفير بيانات دقيقة من الجهات الحكومية.

وأشـار إلـى أن تغيّـر مواعيد المواسـم الزراعيـة في صعيد مصر وصل في بعض المناطـق إلى ثلاثة أشـهر بسـبب ارتفاع الحرارة، ما يجعل تحديث المعرفة الزراعية أمرًا أساسيًا.

وختم فـاروق بالقول إن مصر تمتلك بنية دفع رقمي مهمة — مثل InstaPay — يمكن أن تسـهم في صرف تعويضات سريعة وشفافة للمزارعـين، مؤكـدًا أن البرنامج وشـركاءه يعملون علـى تطوير منظومـة بيانات ونماذج تأمينية تضـع مصر في موقـع متقدم خلال السنوات المقبلة.

نموذج برامتري رقمي لدعم صغار المزارعين

كشـفت هبة موسـى، رئيس قطاع التأمينات المتنوعة بشـركة قناة السـويس للتأمين، عن توجّـه جديد تتبناه الشـركة لتطويـر التأمين الزراعي بالشراكة مع E-Finance، مؤكدة أن هذا النوع من التأمين يمثل ركيزة أساسية ضمن التأمين متناهي الصغر.

وأوضحت موسـى أن أغلب المنتجات القديمة كانت موجهة للمزارع الكبيرة لاعتمادها على المعاينة التقليدية، وأن الشـركة نجحت سابقا في تجربـة تأمين الثـروة الحيوانية بالتعاون مـع البنـوك، لكنهـا تعمل الآن علـى تطوير نمـوذج رقمي برامتري يتيح الوصول لصغار المزارعـين بكلفة أقل وتعويضات أسـرع، مع الإعتمـاد على البيانات والمؤشـرات المناخية بدلًا من المعاينات.

مصر تعيد رسم خريطة «سيادة البيانات» لحماية الخصوصية وتحفيز الابتكار

ركّزت ورشـة عمل موسـعة علـى صياغة آليات تنظيمية وطنية ودولية تضمن حماية الخصوصية دون تعطيل تدفـق البيانات ودورها في الاقتصاد الرقمي.

وأدارت الجلسة سوزان العقباوي، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمركز حماية البيانات الشخصية PDPC، مؤكـدة أن سـيادة البيانـات أصبحت «ضـرورة اسـتراتيجية» لبناء مسـتقبل رقمي متوازن وآمن.

وأشارت إلى أن النموذج المصري يرتكز على ثلاثة محاور رئيسـية: التشـريع، والرقابة، والابتكار، لافتة إلى أن القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ يشكّل قاعدة راسـخة لتنظيم حماية البيانات الشخصية ونقلها عبر الحدود.

البيانات كأصل اقتصادي

ورأى محمـد النواوي، محام وعالم حاسـوب في Partners.Law، أن البيانـات تحولـت إلـى «رأس مال جديد» في الاقتصاد المعاصر، مشددًا علـى أن فهم آليات جمع وتحليل البيانات ضرورة لاتخاذ قرارات دقيقة وحماية حقوق المستخدمين.

وأشـار إلى أن حماية المواطنين من الاسـتخدام المفـرط للبيانـات باتـت أولوية، حتـى لا تتحول المعلومـات إلى أدوات تهدد الخصوصية بدل دعم الابتكار.

فجوات وتشريعات

وتحدث كيونج مين يون، مستشار في البنك الدولي، عن الفجوة الرقمية وعدم التوافق التشـريعي بين الـدول، موضحًا أن التجـارة الرقمية تعتمد على موازنة دقيقة بين الخصوصية والفائدة.

حلول مرنة لا تغلق الأسواق

وأكدت ابتهال بسـيوني، المديرة الإقليمية للشؤون الحكومية في مايكروسوفت، أن الشركة تعمل مع الحكومات لصياغة حلـول تقنية تراعي متطلبات السيادة دون تعطيل انفتاح الأسواق الرقمية.

وأضافـت أن السـيادة الرقمية يمكـن أن تكون محـركًا للابتـكار إذا طُبقت بمرونة ومسـؤولية تضمـن الامتثال الوطني مـع الحفاظ على تكامل البنية التكنولوجية العالمية.

جاهزية وبنى تحتية

وقدم المهندس أسـامة حجـازي، رئيس مجموعة أمـن المعلومات فـي EFG Holding، منظورًا أمنيًا ركز فيه على أهمية وعي المسـتخدمين وبناء بنى تحتية سيبرانية قوية.

وأشـار إلى أن التفاوت في مسـتويات الجاهزية التقنية بـين الدول يسـتلزم حلولًا مرنـة تراعي خصوصيـة كل سـوق، خصوصًـا للشـركات الإقليمية العاملة في أسواق متعددة.

تعاون بين اتحاد الغرف التجارية وiscore لدعم جهود الدولة في الشمول المالي والتحول الرقمي

وقـع الاتحـاد العـام للغـرف التجارية بروتوكـول تعـاون مع الشـركة المصرية للاسـتعلام الائتمانـي iscore في إطار دعـم جهود الدولة لتعزيز الشـمول المالي وتسـريع التحـول الرقمي ورفـع كفاءة التقييـم الائتماني داخـل القطاعين المالي والتجاري.

تم توقيع بروتوكـول التعاون بحضور كل مـن أحمد الوكيـل رئيس الاتحـاد العام للغرف التجارية المصريـة، و محمد كريم الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاسـتعلام الائتمانـي iscore وعدد من كبار المسئولين من الجانبين.

ويأتي البروتوكول فـي إطار جهود الدولة الهادفة إلـى دعم وتطوير منـاخ الأعمال وتسـهيل الإجراءات المرتبطة بالأنشـطة التجاريـة، بما يتماشـى مـع التوجهات الوطنية المتعلقة بالتحـول الرقمي وتعزيز اسـتخدام البيانـات في دعـم القرارات الائتمانية والتجارية.

وبموجـب البروتوكـول، سـيقوم الاتحاد العام للغرف التجارية بتوفير بيانات أحكام البروتستو وإشهار الإفلاس المسجلة لديه، فيما تتولى iscore إتاحتها عبر منصاتها المعتمدة للمؤسسات المالية والتجارية، بما يعزز مـن تكامل المعلومات حول سـلوك التجـار والأطراف المتعاملة، ويُسـهم في رفع كفاءة التقييـم الائتماني ودعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وموثوقية.

وأكد أحمـد الوكيل رئيس اتحـاد الغرف المصريـة أن هذا البروتوكـول يمثل خطوة هامة فـي مبادرات الاتحـاد المتعددة لدعم الشـمول المالي والتحـول الرقمي بالتعاون مـع البنك المركـزي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتيسـير منـح الائتمان إلى المواطن أولا وإلى صغار التجار الذين يتجاوز عددهم ٥ ملايين تاجر مما سيؤدى لزيادة القدرة التشغيلية ويحرك عجلة الاقتصاد في مختلف القطاعات، كما سـيدعم سـوق التجـارة الإلكترونية الذي تجاوز حجمه ٥٠٠ مليار جنيه.

مـن جانبـه، أكد محمـد كريـم الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاسـتعلام الائتمانـي iscore أن هـذا التعاون يمثل خطوة اسـتراتيجية لتعزيز الشفافية داخل السـوق المصرية، والحد مـن المخاطر الائتمانية، وتسـهيل وصول البيانات للمؤسسات المالية والتجارية، بما يدعم سرعة الإجراءات ويُسهم في ترسيخ بيئـة أعمال أكثر اسـتقرارًا ونموًا داخل القطاع الخاص.

وقـال إن البروتوكول يعد أحـد المبادرات المهمـة الراميـة إلى تعظيم الاسـتفادة من البيانـات التجارية المتاحـة، ودفع معدلات الشمول المالي، وتسـهيل أعمال الشركات والتجـار عبـر تبسـيط آليـات التحقـق والاستعلام.

وأكـد أن البروتوكـول يعكـس التـزام iscore بمواصلة دعـم البنية المعلوماتية للقطاع المالي والتجاري في مصر، وتعزيز التعـاون مع مختلـف مؤسسـات الدولة بمـا يرفع مسـتوى الثقة ويحسّـن مناخ الاسـتثمار، ويُسـهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

«فلوسي».. البريد يطلق أول تطبيق للاستثمار من الموبايل

أعلنت داليا البـاز رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، عن إطلاق تطبيق «فلوسـي» كأول منصـة رقميـة متكاملـة فـي مصـر للاستثمار في صناديق الاستثمار، من خلال شـركة «بـي إف أي» لخدمات الاسـتثمار المرخصة من قبل هيئة الرقابة المالية والمملوكة بالكامل لشركة البريد للاسـتثمار – الذراع الاستثمارية للهيئة القومية للبريد.

ويُعد تطبيق «فلوسي» واحداً من أكبر المنصات الاستثمارية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط من حيـث تنوع المنتجات وتعدد الشـراكات، كمـا يمثـل المنصـة الأولـى مـن نوعها في السوق المصرية التي تتيح للأفراد الاستثمار المباشر في وثائق صناديق الاستثمار المختلفة عبـر الهاتف المحمول، ويقـدم التطبيق تجربة استثمارية رقمية متكاملة وسهلة الاستخدام، تتيح للمسـتثمرين الاختيـار من بين أكثر من ٤٠ صندوقـا اسـتثماريا تغطي فئات متنوعة من الأصول، تشمل صناديق الذهب، والدخل الثابت، والأسهم، إلى جانب صناديق مؤشرات البورصة المصريـة والصناديق القطاعية مثل العقارات، والتكنولوجيا.

كما استعرضت إطلاق البريد المصري خدمة التسـليم عبر محطات الطرود الذكية "بوست كولكـت" لأول مرة فـي مصـر، والتي تتيح للعملاء اسـتلام شـحناتهم على مـدار ٢٤ سـاعة عبر رمز سري يُسـتخدم لمرة واحدة لفتح الخزنة واسـتلام الطـرد، موضحة أنه سيتم توزيع هذه المحطات في المواقع الحيوية بالمحافظـات مثل المراكـز التجارية ومحطات المترو.

مؤكـدة أن البريـد المصري مـاض في تنفيذ إسـتراتيجية طموحة تهدف إلـى تعزيز دوره الوطنـي وتقديـم خدمـات متطـورة تواكب احتياجـات المواطنـين وتدعم جهـود الدولة للتحول الرقمي والشمول المالي.

رأية القابضة تحقق نتائج مالية قياسية خلال الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام 2025

أعلنت شـركة راية القابضة للاستثمارات المالية (RAYA.CA) عن نتائجها المالية المجمعة للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥، والتي أظهرت أداءً قياسـيا جديدا يعكـس مرونة المجموعـة وكفاءتها التشـغيلية واسـتراتيجيتها الناجحة في تحقيق نمو مستدام عبر محفظتها المتنوعة من الشركات التابعة.

وخـلال الربـع الثالـث من عـام ٢٠٢٥، حققـت راية القابضة أعلـى نتائج فصلية في تاريخهـا، حيث بلغت الإيرادات ١٧,٧ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ٤٥,٥٪ على أساس سنوي و١٩٪ مقارنة بالربع السابق. وسـجل إجمالي الربـح ٣,٦ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٤٦,٨٪، بينما ارتفع الربح قبل الفوائد والضرائب والاسـتهلاك والإطفـاء (EBITDA) بنسـبة ٥٩,١٪ ليصل إلى ٢,١ مليـار جنيه مصري. كما قفز صافي الربح بعد حقوق الأقلية بنسبة ٦٢,٤٪ ليبلـغ ٧٤٠ مليـون جنيه مصري، وهـو أعلى صافي ربح فصلـي في تاريخ الشركة.

أما خلال التسـعة أشـهر الأولى من عام ٢٠٢٥، فقد واصلت المجموعة أداءها القوي بتحقيق إيرادات بلغـت ٤٥,٥ مليار جنيه مصري بزيادة ٤١٪ على أسـاس سنوي، فيما ارتفع إجمالـي الربح إلى ٩,٦ مليار جنيـه مصري بنسـبة نمـو ٤١,٤٪. كما سـجل الـ EBITDA ارتفاعاً بنسـبة ٤٣,٦٪ ليصـل إلـى ٥,٣ مليـار جنيه مصري، وارتفع صافـي الربح بعد حقوق الأقلية بنسبة ٤٧٪ ليصل إلى ١,٦٣ مليار جنيه مصري، مما يعكس اسـتدامة النمو والربحية عبر مختلف قطاعات المجموعة.

وجـاء الأداء القـوي مدفوعـاً بإنجـازات ملحوظة عبر الشركات التابعة، فقد حققت راية لتكنولوجيا المعلومات نمواً اسـتثنائياً بنسبة ٦٥,١٪ على أساس سنوي مدعوماً بمشـروعات التحـول الرقمـي الكبـرى واتفاقيات التمويل التـي تجاوزت ٢ مليار جنيـه مصري. وسـجلت أمـان القابضة نمواً بنسـبة ٥١,٤٪ بفضل طرح منتجات تمويلية مبتكرة وخطط توسعها في السوق السعودية، إلى جانب إصدار سندات توريق بإجمالـي ٦٦٥ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥. كما حققـت راية للتجارة نمواً بنسـبة ٣٣,٢٪ مدفوعة بتوسّـع شبكتها التجاريـة وعلاقاتها الحصرية مع علامات عالمية كبرى، بينمـا واصلت راية إليكتريك أداءها القوي محققة نمواً قياسـياً بنسـبة ٢١٢,٤٪ بفضل شراكتها مع شركة LG ضمن نمـوذج التصنيع كخدمة (MaaS) وزيادة الطلب على التصنيع المحلي.

أما راية فـودز فقد واصلت تعزيز مكانتها الرائدة بتحقيق نمو ٣٦,٣٪ في الصادرات لتصبـح المُصدر الأول للفراولـة المجمدة فـي مصر، بينمـا حققت راية أوتـو نمواً بنسـبة ٣٣,٩٪ مدفوعة بنجاح سـيارات XPENG الكهربائية. كمـا حافظت راية لخدمـات العمـلاء (RCX) علـى أدائها المستقر، حيث جاءت ٦٧,٩٪ من إيراداتها بالـدولار الأمريكـي، مما يعكس توسّـع نشاطها في الأسواق الخارجية.

وفي تعليقـه على النتائج، قال أحمد خليل، الرئيـس التنفيذي لمجموعـة راية القابضة للاسـتثمارات المالية «تعكـس نتائج عام ٢٠٢٥ قوة المحفظة الاسـتثمارية التي تقوم عليها راية، من هيكلها الاستثماري المتنوع، واسـتراتيجيتها القائمـة علـى الانضباط والنمو. لقد حققت كل شـركة من شركاتنا أداءً قويـا، ممـا يؤكـد كفـاءة نموذجنـا التشـغيلي وجـودة القيادة عبـر مختلف القطاعات.

نتائـج هذا العـام هي جهـد جماعي، من فـرق العمـل التي تقـود الأداء على أرض الواقـع، إلى القيادات التـي تضع التوجه الاسـتراتيجي للمجموعـة. سـنواصل تركيزنـا علـى تحقيـق نتائج مسـتقرة، وعوائد مستدامة، وقيمة حقيقية لمساهمينا وشركائنا وعملائنا.

eFinance تكشف «قفزة رقمية».. والرقابة المالية تطلق منصات جديدة في يناير

أكد إبراهيم سرحان رئيس مجموعة eFinance، أن المجموعة حققت خلال السنوات الأربع الماضية «طفرة رقمية حقيقية»، بفضل توسع كبير في البنية التكنولوجية وتنفيذ مشروعات التحول الرقمي الحكومية، ما جعل المجموعة في موقع ريادي داخل منظومة الرقمنة الوطنية.

وأوضح سرحان أن المجموعة نفذت، بالتعاون مع مختلف جهات الدولة، عددًا واسعًا من المبادرات الاستراتيجية، ضمن رؤية واضحة لبناء بنية تحتية رقمية مستدامة، قادرة على خدمة ملايين المواطنين وقطاعات اقتصادية متنوعة.

وأضاف أن ما تحقق يمثل قاعدة صلبة للانتقال إلى مرحلة جديدة من التطوير الرقمي، مشددًا على أهمية استمرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الحوار المؤسسي لضمان تقديم خدمات رقمية أكثر كفاءة وجودة للمواطنين.

رقابة ذكية

وبدوره كشف الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية عن حزمة واسعة من المبادرات والمنصات الرقمية التي ستطلقها الهيئة العامة للرقابة المالية بدءًا من يناير المقبل، في خطوة تهدف إلى رفع كفاءة الرقابة والإشراف على القطاع المالي غير المصرفي.

وأوضح فريد أن الهيئة بصدد تدشين منصة مركزية رقمية (Profile Platform) لكل شركة خاضعة للرقابة، تتيح تنفيذ جميع المدفوعات إلكترونيًا، وربط الشركات بمقدمي خدمات الدفع، مع منح الهيئة قدرة رقابية آنية على الأداء والمعاملات.

وأشار إلى أن تطوير هذه المنصة تم بالتعاون مع مجموعة eFinance، ما يعكس تكامل الأدوار بين الجهات التنظيمية والشركات الوطنية في بناء الاقتصاد الرقمي.

ويبيّن فريد أن استراتيجية الهيئة منذ عام ٢٠٢٣ ترتكز على ثلاثة محاور تشكل الأساس لرقمنة القطاع:

التعريف الإلكتروني بالعميل (E-KYC)، التحقق الإلكتروني من الهوية والبيانات، العقود الرقمية الموثقة والقابلة للاحتجاج القضائي.

وأكد أن هذه المحاور مكنت الهيئة من خفض الاعتماد على العنصر البشري، وتقليل الأخطاء، وتسريع إتمام العمليات التمويلية والتأمينية والاستثمارية، إضافة إلى حماية العقود الرقمية من أي تعديل عبر الاحتفاظ بنسخة مركزية لدى الهيئة.

وشدد فريد على أن المرحلة المقبلة ستعتمد بصورة أكبر على تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتعزيز الرقابة الاستباقية، والتدخل المبكر عند ظهور مؤشرات غير طبيعية في الأسواق.

وأشار إلى جهود جارية لتوحيد قواعد البيانات وتنقيحها وتحسين جودتها، لضمان تحويل «البيانات» إلى «معرفة» ثم إلى «قيمة مضافة» تسهم في رفع كفاءة الرقابة والخدمات.

منصات وخدمات

أعلن فريد أن الهيئة أنهت تنسيقًا متقدمًا لربط شركات التخصيم التجاري مع منظومة الفواتير الإلكترونية للتحقق من صحة الفواتير قبل تمويلها، مؤكدًا أن الخطوة ستحدّ من الفواتير المزيفة وتسهم في تسريع عمليات تمويل الشركات.

كما تعمل الهيئة على ربط شركات التأمين و شركات إدارة الرعاية الطبية مع المستشفيات بهدف تسريع صرف التعويضات وخفض معدلات الاحتيال وتقديم تجربة أسرع وأكثر شفافية للعميل.

واستعرض فريد تقدمًا كبيرًا في تنظيم الشركات الناشئة في التمويل، ومنصات التمويل الجماعي (Crowd-funding)، وصناديق الاستثمار العقاري، موضحًا أن الهيئة تلقت أكثر من ٢٥ طلبًا لإنشاء صناديق عقارية جديدة وفق القواعد التنظيمية الأخيرة، ما يعكس اتساع الطلب على الأدوات الاستثمارية المنظمة.

محافظ البنك المركزي: نسعى لتطوير نظم وخدمات الدفع الرقمية وتوظيفها لتطوير الخدمات المصرفية

صرح حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، بأن البنك المركزي يحرص على المشاركة في هذا الحدث سنويًا باعتباره منصة متميزة لتبادل الرؤى والأفكار حول قضايا التحول الرقمي في الخدمات المالية والمصرفية، والتي تأتي في صدارة أولويات الدولة المصرية.

كما أكد المحافظ على أن البنك المركزي يسعى باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجية، خاصة فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة للتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، وتطوير نظم وخدمات الدفع الرقمية وتوظيفها لتطوير الخدمات المصرفية المقدمة للمواطنين، بحيث تكون أسهل وأسرع، مع الالتزام بتطبيق أفضل المعايير الدولية لضمان تأمين كافة المعاملات المالية.

المصرية للاتصالات WE: خطة طموحة لتحويل ملايين العملاء للفايبر خلال السنوات المقبلة لمواكبة تقنيات المستقبل

المهدي: نستهدف تحقيق نقلة نوعية في جودة خدمات الإنترنت المقدمة للعملاء

استعرضت المصرية للاتصالات WE، جهود تطوير البنية التحتية وتقديم حلول وخدمات تكنولوجية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائها.

وكشفت الشركة عن خطتها الاستراتيجية الطموحة للتوسع في نشر تكنولوجيا الألياف الضوئية إلى المنازل (FTTH) وصولًا إلى جميع العملاء تدريجيًا، وتتضمن الخطة تحويل ملايين العملاء إلى خدمات الألياف الضوئية خلال السنوات القليلة المقبلة، وتهدف إلى إحداث نقلة نوعية في جودة خدمات الإنترنت الثابت وزيادة سرعات الاتصال، بما يضمن حصول العملاء على أعلى مستوى من جودة الخدمات.

ويأتي هذا التوسع لمواكبة الطلب المتزايد على السرعات الفائقة وتقنيات المستقبل مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، بما يتماشى مع مستهدفات الدولة لتحقيق التحول الرقمي الشامل.

وقال المهندس تامر المهدي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات: «تستهدف هذه الخطة تحقيق نقلة نوعية في جودة خدمات الإنترنت المقدمة للعملاء، إذ تتيح تقنية الألياف الضوئية حتى المنزل سرعات تحميل وتنزيل تفوق بمراحل التقنيات التقليدية، مع ضمان استقرار الخدمة حتى في ساعات الذروة، وتقليل الأعطال الناتجة عن العوامل الجوية أو تآكل الكابلات، بما يعزز من كفاءة واستمرارية الاتصال.» مضيفا: «تشمل هذه الخطة عملاء الشركة من الأفراد والمؤسسات والمطورين العقاريين والمشروعات التجارية، بما يتيح تقديم خدمات اتصالات متكاملة تدعم الاقتصاد الرقمي وتواكب متطلبات التنمية العمرانية الجديدة.»

وفي هذا الإطار، أشارت المصرية للاتصالات إلى توفير سرعات إنترنت ثابت تصل إلى ٥٠٠ ميجابت/ث لأول مرة في السوق المصري، وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة والمتواصلة في تطوير البنية التحتية وشبكات الألياف الضوئية. ويعكس هذا الإنجاز قدرة الشركة على تقديم سرعات استثنائية تُمكن المستخدمين من الاستفادة من التطبيقات الحديثة وتدعم خطط الدولة للتحول الرقمي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

كما استعرضت الشركة خدمة «معاك» المصممة خصيصًا لمجتمع الصم والبكم. والتي تتيح لهم التواصل عبر مكالمات الفيديو مع مترجمي لغة الإشارة من ممثلي خدمة العملاء على مدار الساعة، بما يضمن تقديم تجربة دعم ميسرة وشاملة تضمن الوصول السلس للخدمات وحل المشكلات التقنية بسرعة وكفاءة.

كما سلطت المصرية للاتصالات الضوء على القدرات المتقدمة لمراكز البيانات التابعة لها، والمعايير الدولية التي تعتمدها، إلى جانب الخدمات الرقمية المخصصة للمؤسسات والجهات الحكومية لدعم التحول الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

و استعرضت مبادرة WE Innovate التي تهدف إلى تأهيل وتطوير مهارات الشباب في مجالات الأمن السيبراني والتقنيات الحديثة، وتمكينهم من تطوير حلول مبتكرة لمواجهة التهديدات السيبرانية وتحليل البيانات باستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يعزز حماية البنية التحتية الرقمية للقطاعات الحيوية.

الذكاء الاصطناعي يغير قواعد اللعبة.. من رفاهية تقنية إلى ضرورة استراتيجية

خبراء: توسع الاستخدامات يعيد تشكيل الصناعات ونماذج الأعمال

أكد خبراء أن التكنولوجيا ليست هدفًا بذاتها، بل وسيلة لحل المشكلات وتحقيق أهداف الشركات بكفاءة أعلى، مشيرًا إلى أن كل صناعة باتت تمتلك احتياجات خاصة تعتمد جوهريًا على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

التجربة هي الأساس

وبدورها أشارت إنجي عباس، رئيس تطوير الأعمال بشمال أفريقيا والمشرق العربي في شركة إنتل، إلى أن تحسين تجربة الناس مع التكنولوجيا يبدأ بتعريفهم بكيفية استخدامها وفهم احتياجاتهم التعليمية والمهنية.

وأوضحت أن الطبقات العاملة ليست كلها معتمدة بالكامل على التكنولوجيا، وأن بعض قادة الحكومات والشركات قد لا يمتلكون المعرفة التقنية الكافية رغم اعتمادهم المتزايد عليها.

وأضافت أن بناء مراكز البيانات الحديثة يحتاج إلى شراكة كاملة مع العميل وليس مجرد توفير تقنيات منفصلة، مشيرة إلى أن إنتل تعمل عبر كامل النظام البيئي — من المستخدم إلى الحافة (Edge) وصولًا إلى مراكز البيانات.

وأكدت أن احتياجات السوق من وحدات GPU تختلف كثيرًا عن CPU، لكن معظم استخدامات الأفراد والشركات لا تزال معتمدة على الـ CPU.

تبسيط الانتقال

قال هشام جلال، قائد فريق Agileforce في سيلزفورس، إن شركته تقود السوق في مجال تجربة العملاء (Customer Experience)، عبر منصتها «إيجينتك إنترابرايز»، التي تساعد الشركات التقليدية على الانتقال نحو آليات أكثر ابتكارًا.

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي قادر اليوم على تحليل تفاعل العملاء وقياس اهتمامهم بمنتجات الشركات، مما يدعم قرارات المبيعات والتسويق.

وأشار إلى أن دراسات متعددة أثبتت التطور الكبير في قدرات الذكاء الاصطناعي، وأن المرحلة المقبلة ستشهد تبنّيًا أوسع لتقنيات الأمن السيبراني القائمة على التعلّم والتحليل الذكي.

المستقبل هجين

أكد نبيل بدوي، مدير التكنولوجيا لمنطقة الشرق الأوسط في HPE، أن الشركة توظف الذكاء الاصطناعي على مستوى متقدم لدعم خدمات التكنولوجيا والحوسبة السحابية.

وأوضح أن «ليس كل شيء يمكن إدارته من مراكز البيانات وحدها»، مشددًا على أن بناء المنصات يجب أن يكون مرنًا وقابلًا للتطوير لأن الذكاء الاصطناعي يتطور بسرعة هائلة.

وأشار إلى أن HPE تبني واحدًا من أفضل الحواسيب الفائقة في العالم لخدمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي واسعة النطاق، مع التركيز على تقليل الوقت اللازم لنقل الأفكار إلى منتجات قابلة للتنفيذ.

تحول لم يعد خيارًا

وأكد الخبراء على أن الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة استراتيجية لكل القطاعات، وأن تبنيه يتطلب رؤية واضحة، تعاونًا وثيقًا بين الشركات والحكومات، وبنية تحتية تعتمد على الابتكار والمرونة، كما أن الشركات التي لن تواكب هذا التحول ستخرج من المنافسة، بينما ستتمكن الشركات التي تستثمر بذكاء من تحقيق نمو أسرع وتقديم خدمات أكثر قيمة لعملائها.

حلول هجينة متقدمة

أوضح أحمد علاء، المدير الإقليمي لشركة تريند مايكرو في مصر، أن الشركة تستخدم الذكاء الاصطناعي منذ سنوات، لكنه لم يكن آنذاك ضمن حلول متخصصة، أما اليوم فتركّز الشركة على تطوير منصات متكاملة تمكّن المستخدمين من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر وفعّال.

ركيزة للأمان المالي

أكد أحمد متولي، نائب الرئيس ورئيس تطوير الأعمال في ماستركارد، أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرًا حاسمًا في تأمين المعاملات الرقمية، خاصة في ظل الانتشار الواسع للتكنولوجيا المالية عبر الحدود.

وأضاف أن الذكاء الاصطناعي يساعد الشركات على تتبع الحركات المالية، اكتشاف الاحتيال، وضمان سلامة العمليات بين الدول.

وقال:

«نحن لا نركز فقط على الأمن، بل على توفير الخدمات للجميع بما يناسب احتياجاتهم اليومية»، مشيرًا إلى أن الذكاء الاصطناعي يمنح رؤية أوضح للمصروفات والتحويلات على مستوى الاقتصاد الكلي.

بدر عبد العاطي: الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل بنية النظام الدولي

صرّح وزير الخارجية الدكتور بدر عبد العاطي بأن معرض ومؤتمر AIDC يعكس التزامًا وطنيًا راسخًا نحو ترسيخ مكانة مصر كمحور إقليمي متقدم في مجالات مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي.

وأوضح أن هذا التوجه يستند إلى رؤية استراتيجية شاملة وفق توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، للاستفادة من الموقع الجغرافي الفريد لمصر في دعم تطوير هذه الصناعات.

أكد الوزير حرص الدولة على دعم الشباب المصري لمواكبة الأسواق العالمية، مشيرًا إلى أن حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي سيبلغ ١,٨ تريليون دولار بحلول ٢٠٣٠، ما يجعل من مصر بيئة واعدة للاستثمار التكنولوجي في المنطقة. وقال إن الذكاء الاصطناعي «ليس المستقبل بل الحاضر، ومن لا يلحق به سيصبح من الماضي.

وكشف عبد العاطي عن أن مصر اتخذت خطوات مبكرة بقيادة الرئيس، شملت تأسيس المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، وتبني استراتيجية وطنية متعددة المراحل تركز على دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية ودعم البحث العلمي وحماية التراث الثقافي واللغوي وتطوير القدرات البشرية.

وأضاف أن الذكاء الاصطناعي التوليدي فاجأ العالم بقدرات تفوق المتوقع، وأحدث صدمة معرفية كشفت الفجوة بين سرعة الابتكار وبطء الاستجابة التنظيمية. وأشار إلى أن مصر أدركت مبكرًا أهمية المشاركة الفاعلة في المحافل الدولية المعنية بهذه التكنولوجيا، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لخدمة الإنسان.

وتحدث الوزير عن جلسات مجلس الأمن حول مخاطر الذكاء الاصطناعي، ومشاركة مصر الفاعلة في صياغة الميثاق العالمي للذكاء الاصطناعي، وإطلاق حوار دولي لحوكمة هذه التقنية.

كما أشار إلى إعداد مصر «الاستراتيجية الموحدة للذكاء الاصطناعي» على المستوى العربي، وقيادتها إعداد «الاستراتيجية الأفريقية للذكاء الاصطناعي»، بالإضافة إلى دراسة تأثيرات الذكاء الاصطناعي على القارة.

ولفت إلى الحاجة لجسر الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وخاصة الدول العربية والأفريقية، لضمان قدرة شعوب المنطقة على المنافسة في سوق الذكاء الاصطناعي العالمي.

صفحات متخصصة تصدر مع العدد بمناسبة انعقاد فعاليات النسخة التاسعة والعشرين من المعرض والمؤتمر الدولي للتكنولوجيا بالشرق الأوسط وأفريقيا Cairo ICT'25 خلال الفترة من 16 إلى 19 نوفمبر 2025

THE INTERNATIONAL TECHNOLOGY FAIR & FORUM FOR THE MIDDLE EAST & AFRICA
CAIRO ICT 2025

بمركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة

هواوي ترسم مستقبل التحول الرقمي الذكي كشريك تكنولوجي رسمي في معرض Cairo ICT 2025 وتجدد التزامها برؤية مصر 2030

شاركت شركة هواوي، الرائدة في مجال توفير حلول البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، في معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «Cairo ICT 2025» في نسخته التاسعة والعشرين، والذي يعقد خلال الفترة من 16 إلى 19 نوفمبر الجاري، تحت رعاية الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تحت شعار «تعزيز الذكاء من أجل مصر»، تسلط هواوي الضوء على الدور المحوري للذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في دفع عجلة الابتكار وتعزيز القطاعات الحيوية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والنقل، والطاقة، وغيرهم.

وتأتي مشاركة هواوي -الشريك التكنولوجي للمعرض – تزامنًا مع مرور 25 عامًا على تواجدها في مصر، لتؤكد التزام الشركة المستمر بدعم رؤية مصر 2030 وتمكين مختلف الصناعات من خلال تقنيات أكثر ذكاءً واستدامة.

وتستعرض هواوي أحدث ابتكاراتها في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، والتي توفر فرصًا كبيرة لإعادة تشكيل الصناعات وتعزيز النمو الاقتصادي. من خلال تركيزها على تطوير البنية التحتية الذكية وتعزيز النظام البيئي الصناعي، وتقديم حلول الطاقة الخضراء، تؤكد هواوي التزامها المستمر بتطوير بنية تحتية مستدامة وتعزيز دورها كشريك استراتيجي في التحول الرقمي في مصر.

تعتمد هواوي على ثلاث ركائز أساسية لدعم التحول الرقمي في مصر: خلق قيمة حقيقية، وتطوير بنية تحتية متقدمة، وبناء منظومة رقمية متكاملة، وذلك من خلال خمس مبادرات رئيسية: الاتصال، التعليم، الخدمات العامة، الأمن، والطاقة؛ في مجال البنية التحتية، تقدم هواوي حلولًا متكاملة تجمع بين الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، الشبكات، والأجهزة، لتلبية احتياجات العملاء بكفاءة عالية.

أما في إطار «المنظومة الرقمية المتكاملة»، تركز هواوي على تعزيز بيئة مفتوحة وتعاونية عبر شراكات استراتيجية مع العملاء والشركاء المحليين، بالإضافة إلى تطوير المواهب، بهدف تسريع التحول نحو العمليات الرقمية وبناء مستقبل رقمي أكثر ذكاءً وشمولًا لمصر.

قال بينجامين هو، الرئيس التنفيذي لشركة هواوي في مصر: «نركز على تعزيز الابتكار من خلال الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، بهدف بناء بنية تحتية أكثر ذكاءً ودعم التنمية المستدامة. مع التطور السريع في مجالي الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، نلتزم بتمكين المؤسسات والشركات من تبني حلول الذكاء الاصطناعي بثقة، وتحويلها إلى ابتكارات واسعة النطاق. من خلال تعزيز التعاون مع شركائنا وعملائنا وتطوير المواهب، نسعى إلى بناء مستقبل رقمي أكثر شمولًا وذكاءً لمصر.

كما تشارك هواوي في خلال جلستين حواريتين، حيث تقدم خبرات عالمية ورؤى محلية حول رحلة التحول الرقمي في مصر. هما «رؤية 2030: كيف ستبدو بنية الذكاء الاصطناعي في 5 سنوات»، و«ضمان المرونة: استعادة البيانات واستمرارية الأعمال»، مما يتيح فرصة للنقاش حول بناء بنية تحتية ذكية ومستدامة عبر مختلف الصناعات.

وتتيح هواوي الفرصة لرواد المعرض والمشاركين إلى زيارة جناحها في قاعة 2 لاستكشاف أحدث ابتكاراتها ومعرفة المزيد عن رؤيتها لمستقبل الذكاء الشامل، وتبادل الرؤى وفرص التعاون التي تدفع عجلة التحول الرقمي في مصر.

على مدار 25 عامًا من العمل في مصر، رسخت هواوي مكانتها كشريك استراتيجي في تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التعاون مع عملائها وشركائها، لتمكينهم من الاستفادة من الفرص الجديدة للتحول الرقمي وتطوير المهارات المحلية. تأتي مشاركتها في معرض القاهرة الدولي لتكنولوجيا المعلومات 2025 لتجسد التزامها المستمر بشعار «في مصر، من أجل مصر»، لإيصال الرقمنة إلى كل فرد، وكل منزل، وكل مؤسسة في مصر.

رئيس الوزراء يتفقد جناح شركة أورنج مصر بمعرض Cairo ICT

هشام مهران يستعرض خدمات النيابة الرقمية وأحدث حلول الذكاء الاصطناعي وأول مساعد ذكي بالمطارات المصرية

تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جناح شركة أورنج مصر خلال مشاركتها في الدورة التاسعة والعشرين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «Cairo ICT».

وكان في استقبالهما هشام مهران، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أورنج مصر، والذي قدّم عرضًا شاملًا حول أحدث إنجازات الشركة في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

وخلال الجولة، استعرض مهران أمام رئيس مجلس الوزراء تجربة أورنج الرائدة في التعاون مع النيابة العامة ، في تقديم خدمات المرور والأسرة والنيابة الجنائية عبر تطبيق «My Orange»، بما يتيح للمواطنين طلب الخدمات وسداد الرسوم ومتابعتها إلكترونيًا بسهولة وسرعة.

كما شرح منظومة «اسأل مريم»، أول مساعد افتراضي بالذكاء الاصطناعي في المطارات المصرية، القادر على التفاعل بعده لغات، وتقديم معلومات فورية للمسافرين

وحلول «Sara AI» الخاصة بقطاع السياحة، إلى جانب استعراض أبرز ابتكارات الشركة في تكنولوجيا المنازل الذكية، مؤكدًا أن أورنج تعمل على توظيف الذكاء الاصطناعي بطريقة عملية ومستدامة لصالح المجتمع والاقتصاد المصري.

إضافة إلى حلول التعليم الذكي ومنها الفصول الدراسية التفاعلية المعتمدة على الشاشات الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.د، وأيضا الروبوت الصناعي بتقنية 5G المخصص لخطوط التجميع، بما يعزز السرعة وكفاءة الإنتاج.

جدير بالذكر أن أورنج مصر تشارك هذا العام باعتبارها الراعي الرسمي لمعرض ومؤتمر Cairo ICT 2025 في نسخته التاسعة والعشرين، والذي يقام تحت شعار «الذكاء الاصطناعي في كل مكان AI Everywhere».

استثمار زراعي

صفحة متخصصة تصدر مع جريدة

07

عالم المال
ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تحررها
مى أبو المجد

السنة العشرون | الإصدار الثانى- العدد: 865

الأحد 16 نوفمبر 2025 م

الدكتور فيصل يوسف، أستاذ تكنولوجيا البذور بمعهد المحاصيل الحقلية:

فجوة زيتية تهدد الاقتصاد.. الإنتاج المحلي يغطي 4 % فقط من الاستهلاك

زيت النخيل يسيطر على السوق ويشكل الجزء الأكبر من الاستيراد

ارتفاع استهلاك الفرد من الزيوت النباتية يضغط على الإنتاج المحلي

يعاني إنتاج الزيوت النباتية في مصر من فجوة كبيرة بين حجم الإنتاج المحلي ومعدل الاستهلاك المتزايد، مما يضع ضغوطًا مستمرة على الاقتصاد ويجعل السوق المحلي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، هذه الفجوة لا تنشأ فقط بسبب محدودية المساحات المزروعة بالمحاصيل الزيتية، بل تمتد لتشمل ارتفاع الطلب المتزايد، وتعقيدات تسويق المحاصيل، واعتماد السوق على أنواع زيوت مستوردة مثل زيت النخيل ودوار الشمس وفول الصويا.

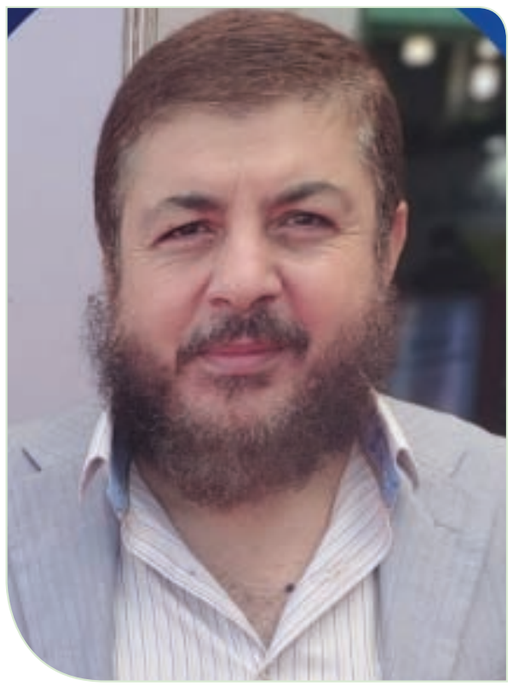

في هذا الحوار يسلط الدكتور فيصل يوسف، أستاذ تكنولوجيا البذور بمعهد المحاصيل الحقلية، الضوء على أبرز التحديات التي تواجه إنتاج الزيوت النباتية في مصر، كما يستعرض الحلول الممكنة لتعزيز الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات... وإلى نص الحوار

في البداية ما أبرز التحديات التي تواجه الدولة المصرية في إنتاج الزيوت النباتية؟

التحديات الرئيسية تتعلق بمحدودية الإنتاج المحلي مقارنة بارتفاع الاستهلاك، وعلى سبيل المثال، المساحة المزروعة بالمحاصيل الزيتية لا تتجاوز ٢٧٤ ألف فدان، أي حوالي ٣٪ فقط من إجمالي المساحة الزراعية، ما يؤدي إلى انخفاض كبير في إنتاج الزيت الخام من هذه البذور.

هل هذه المحدودية في المساحة المزروعة السبب الوحيد لهذه المشكلة؟

بالطبع لا، فهناك أسباب أخرى منها ارتفاع معدل استهلاك الزيوت النباتية في مصر. ففي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٣، شهد استهلاك الفرد زيادة مستمرة؛ ففي عام ٢٠١٢ كان متوسط الاستهلاك حوالي ٧,٨ كيلوجرام، بينما وصل في ٢٠٢٣ إلى نحو ٢٣,٤ كيلوجرام، وهذه الزيادة الكبيرة تضيف ضغطا إضافيًا على الإنتاج المحلي.

وهل هناك أسباب أخرى تسهم في تفاقم المشكلة؟

نعم هناك تحد آخر يتعلق بتسويق المحاصيل الزيتية، فهي مُحاصيل تصنيعية، ما يعني أن المزارعين لا يستطيعون تسويقها بأنفسهم، بل يحتاج الأمر إلى تدخل جهات متخصصة أو أجهزة تنظيمية لتسهيل وصول المحاصيل إلى السوق بشكل فعال، وهذا جعل استيراد الزيوت النباتية من الخارج ضروريًا، وهو ما يزيد العبء على الاقتصاد.

ولماذا لم تستطع مصر رفع إنتاجها لمواجهة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك؟

على العكس الإنتاج زاد بالفعل خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٢١,٨٪، أي حوالي ٣٧٣ ألف طن من الزيت، لكن هذه النسبة تبقى ضئيلة إذا نظرنا إلى الإنتاج المحلي الحقيقي، وفي الواقع فإن من بين ٣٧٣ ألف طن، هناك فقط ٦٩ ألف طن تنتج من بذور محلية، أما الباقي وهو حوالي ٣٠٤ آلاف طن يأتي بالاستيراد، إذا حسبنا نسبة الاكتفاء الذاتي بناءً على البذور المحلية فقط، فإنها لا تتجاوز ٤٪ فقط.

> تسويق المحاصيل الزيتية يحتاج إلى تدخل الدولة والجهات المتخصصة
>
> الكانولا فرصة استراتيجية لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات
>
> المساحات المزروعة بالمحاصيل الزيتية لا تتجاوز 3 % من إجمالي الأراضي الزراعية

لكن هذا يعني أن مصر تعتمد بشكل كبير على استيراد بذور الزيت رغم زيادة الإنتاج وهذا يدفعنا للتساؤل عن الحلول؟

فالفجوة الزيتية في مصر، أي العجز بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، تصل إلى نحو ١,٣٤٢ مليون طن من إجمالي الاستهلاك البالغ حوالي ١,٧١٥ مليون طن، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الاستيراد لتغطية احتياجات السوق، أما عن الحلول فتتطلب استراتيجيات شاملة، مثل زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الزيتية، تحسين إنتاج البذور المحلية، وتشجيع الاستثمارات في صناعة الزيوت النباتية داخل مصر.

ما أهم الزيوت التي يتم استيرادها وأيضا الأكثر استهلاكا؟

زيت النخيل أبرز الزيوت النباتية في مصر، حيث يمثل المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك. متوسط استهلاك زيت النخيل بلغ نحو ٩٤٦,٨ ألف طن، أي حوالي ٥٥,٢٪ من إجمالي استهلاك الزيوت النباتية البالغ ١,٧١٥ مليون طن، وهذا الزيت يغطي ٧٠,٥٪ من الفجوة الزيتية، أي نحو ١,٣٤٢ مليون طن، ما يعكس اعتماد السوق بشكل كبير عليه لتغطية احتياجاته، نظرًا لمحدودية الإنتاج المحلي من الزيوت الأخرى.

وكم تقدر الكمية المستخدمة منه في الصناعات الغذائية؟

هناك فرق بين الكميات المستخدمة في الصناعات الغذائية، والأخرى المستخدمة في الطعام مباشرة، وفي المتوسط، يستهلك حوالي ٦٠٥,٣ ألف طن من زيت النخيل في الصناعات الغذائية، ما يمثل ٦٣,٩٪ من إجمالي الكميات المستهلكة من زيت النخيل في مصر. بينما يتم استهلاك نحو ٣٣١,٨ ألف طن في الغذاء، أي حوالي ٣٥٪ من إجمالي استهلاك زيت النخيل، و١٩,٣٪ من إجمالي استهلاك الزيوت النباتية في مصر.

وهل تنتج مصر أي كمية من زيت النخيل؟

للأسف مصر لا تنتج أي كمية من زيت النخيل محليًا، وبالتالي لا تحقق أي نسبة من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، وتعتمد بشكل كامل على الاستيراد لتغطية احتياجات السوق، كما أن السوق المصرية تعتمد بشكل كامل على زيت النخيل المستورد لتغطية الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، ما يظهر حجم الاعتماد الكبير على الاستيراد في هذا القطاع. وهذا يشير إلى أهمية معالجة هذه الفجوة من خلال تحسين الإنتاج المحلي وتطوير استراتيجية مستدامة لتقليل الاعتماد على الواردات.

وماذا عن زيت دوار الشمس وفول الصويا؟

بعد استبعاد زيت النخيل الذي يشكل ٧٠,٥٪ من الفجوة الزيتية، يتبقى العمل على تغطية الـ ٢٩,٥٪ المتبقية، والتي تشمل الزيوت النباتية الأخرى، مثل: زيت دوار الشمس وزيت فول الصويا.

أما زيت دوار الشمس فيمثل حوالي ١٩,٢٪ من حجم الفجوة الزيتية في مصر، أي ما يعادل نحو ٢٥٧,٨ ألف طن من العجز، ومن حيث الاكتفاء الذاتي، تقدر النسبة بنحو ٥,٩٪ فقط، حيث يُنتج محليًا حوالي ١٦ ألف طن، بينما يصل جملة استهلاك زيت دوار الشمس في مصر إلى حوالي ٢٧٤ ألف طن.

وبالنسبة لزيت فول الصويا يمثل حوالي ٨,٣٪ من حجم الفجوة الزيتية في مصر، أي حوالي ١١٠ آلاف طن من العجز. ومع ذلك، تحقق مصر نسبة اكتفاء ذاتي من زيت فول الصويا تقدر بنحو ٧٣٪، أي أن الإنتاج المحلي يبلغ حوالي ٢٩٤ ألف طن. لكن يجب التنويه إلى أننا أحيانًا ننتج الزيوت من بذور مستوردة، حيث يُنتج محليًا حوالي ٣٩ ألف طن فقط من بذور فول الصويا، بينما يتم استخدام نحو ١,٦٨٧ مليون طن من بذور فول الصويا في الصناعة، ورغم أن الاكتفاء الذاتي من زيت فول الصويا يبدو مرتفعًا، إلا أن الإنتاج المحلي من بذوره منخفض، مما يعني أننا لا نحقق اكتفاءً كاملا في هذا القطاع أيضًا.

هل هناك حلول يمكن أن تسهم في سد الفجوة؟

هناك عدة حلول يمكن تنفيذها لتحسين الإنتاج المحلي للزيوت النباتية، وهي تتطلب تبني تقنيات جديدة وإجراءات عملية على مستوى الزراعة والسياسات الحكومية.

ويمكن لمصر التوسع في زراعة محصول الكانولا، الذي يتميز بقدرته على تحمل مستويات عالية من الملوحة تصل إلى حوالي ٧٠٠٠ جزء في المليون. هذه الميزة تجعل الكانولا خيارًا مثاليًا للزراعة في الأراضي المستصلحة غير المناسبة للمحاصيل الشتوية التقليدية.

وفي كندا، يمثل زيت الكانولا ٦٣٪ من إجمالي الزيوت النباتية، وتبلغ نسبة الزيت في بذرة الكانولا حوالي ٤٠٪. الفدان الواحد يعطي نحو ٩٠٠ كجم من البذور، أي ما يعادل تقريبًا ٣٥٠ كجم من الزيت، مما يوفر كمية كبيرة من الزيت في مساحة محدودة.

كما يمكن زيادة الإنتاج المحلي من زيت دوار الشمس من خلال زراعته على المساحات المزروعة بالطماطم في العروة الصيفية، على سبيل المثال.

وأيضا يمكن تخصيص ٢٠٠ ألف فدان من الطماطم بنسبة ٤٠٪ لزراعة دوار الشمس. ومن خلال هذا النظام، يمكن لكل فدان إنتاج حوالي ٦٠٠ كجم من بذور دوار الشمس، مما ينتج حوالي ٢٤٠ كجم من الزيت لكل فدان. وبهذا الأسلوب، يمكن إنتاج ٤٨ ألف طن زيت من إجمالي المساحة، لتغطية جزء كبير من احتياجات السوق من زيت دوار الشمس دون الحاجة لإضافة مساحات جديدة، ما يقلل من التنافسية مع المحاصيل الصيفية الأخرى.

في النهاية على هناك إجراءات لتعزيز إنتاج الزيوت النباتية؟

من أهم الإجراءات التي يمكن أن تنجح هي تبني الدولة لنظام الزراعة التعاقدية، حيث تضمن الدولة التعاقد مع المزارعين لشراء المحاصيل الزيتية مثل دوار الشمس والكانولا بأسعار عادلة، ما يوفر الاستقرار للمزارع ويحفز زيادة الإنتاج المحلي.

الثروة الحيوانية تدق ناقوس الخطر.. «أمراض متحورة وضعف التحصين ونقص الأطباء» يهدد الأمن الغذائي

تعيش الثروة الحيوانية في مصر واحدة من أخطر أزماتها، في ظل تفشي متحورات جديدة من الأمراض، والنقص الحاد في الأطباء البيطريين، وتراجع كفاءة منظومة التحصين، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالحجر البيطري أثناء الاستيراد. ومع تصاعد معدلات النفوق وتراجع اعداد الثروة الحيوانية، جراء هذه العوامل، تتصاعد المخاوف من قفزة جنونية في الأسعار، بشكل يهدد الأمن الغذائي للمصريين.

محمد البندارى:

سيناريو أزمة 2022 مرشح للتكرار.. وأسعار الماشية قد تصل إلى 150 ألف جنيه للرأس

المنظومة الحالية بحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة

الوحدات الحكومية تنهار بسبب نقص الأطباء... والمربون يلجأون للعيادات الخاصة

استيراد الماشية دون التزام بالحجر البيطري يفتح الباب أمام تسلل الأمراض

الدكتور محمد البنداري، مقرر لجنة الشكاوى بالنقابة العامة للأطباء البيطريين، أكد أن الأزمة لا تقتصر على ظهور عترات جديدة فقط، بل تشمل أيضًا الضغط الناتج عن تكرار حملات التحصين طوال العام، نظرا لاحتياج الفلاحين إلى تحصين مواشيهم مع كل عترة جديدة، وهو ما لم يعد يرهقهم ماليًا فقط، بل يمثل كذلك ضغطا صحيًا على الحيوانات نتيجة الحقن المتكرر.

وأشار إلى أن اللوائح تنص على إخطار الجهات المعنية عند الاشتباه بأي مرض، لكن التطبيق العملي يخلق ارتباكا كبيرًا لدى المربين، مضيفًا أن الموقع يُعتبر عادة «بؤرة إصابة»، ويتم تحصين الحيوانات في محيطه لمسافة كيلومتر في كل اتجاه، غير أن التنفيذ غالبًا ما يتم بصورة عشوائية دون التزام بالمعايير، مما يجعل البلاغات تظل في نطاق الاشتباه دون متابعة فعالة.

وأوضح البنداري أن غياب قاعدة بيانات واضحة لمعرفة ما إذا كانت الحيوانات المحيطة قد حُصنت من قبل أم لا يزيد من حالة التخبط بين المربين، مضيفًا: «يبقى السؤال دائمًا: هل تم التحصين أم لا؟ ولا أحد يملك الإجابة بسبب غياب التنظيم».

وأضاف أن سوء التنسيق في تبادل المعلومات حول ظهور الحالات ساهم في تفاقم الأزمة هذا العام، مستشهدًا بظهور أول الإصابات في محافظة البحيرة، وسط تضارب المعلومات وعدم وجود نظام واضح يضمن توحيد البيانات ومشاركتها بين الجهات المعنية والمربين.

وأشار إلى أن سيناريو أزمة عام ٢٠٢٢ مرشح للتكرار مرة أخرى إذا استمر الوضع الحالي دون تدخل عاجل، موضحًا أن أسعار الماشية حينها قفزت من نحو ٢٣ ألف جنيه إلى ما بين ٧٠ و١٠٠ ألف جنيه، بينما قد تصل هذا العام في حال تفاقم النفوق إلى ١٥٠ ألف جنيه للرأس الواحدة، وهو ما سينعكس مباشرة على أسعار اللحوم ويرفعها بشكل كبير نتيجة نقص المعروض في الأسواق.

ولفت إلى أن تراجع أعداد الماشية بسبب النفوق سيخلق سوقًا «فارغًا وضعيف المعروض»، فالتجار لا يجدون رؤوسًا كافية للبيع أو الشراء، وتتحول الذبيحة التي تنجو من المرض إلى «كنز» يتحكم صاحبها في سعرها كما يشاء.

وأردف: «من غير المنطقي أنه في كل مرة يبدأ فيها القطاع في التعافي نفاجأ بظهور مرض جديد يعيدنا إلى نقطة الصفر»، لافتًا إلى ضرورة تحرك الجهات المعنية بسرعة، وعلى رأسها ملف تعيين الأطباء البيطريين لسد العجز في الوحدات البيطرية.

وأوضح أن أغلب العمل في الوحدات البيطرية يتم حاليًا عبر المعاونين بسبب نقص الأطباء، مشيرًا إلى أن محافظة الإسكندرية لا يوجد بها سوى ١٢٪ من الكوادر المدرجة في قوائم المديرية، بينما تقتصر الكوادر في القاهرة على ١٠ أطباء فقط لمراقبة اللحوم والألبان، على الرغم من أن عدد سكانها يزيد على ١٥ مليون نسمة. وأكد أن هذا النقص دفع الكثير من الحالات إلى اللجوء للعيادات الخاصة بدلا من الوحدات الحكومية، ما زاد من أعباء المربين بسبب ارتفاع تكاليف العلاج وسط الغلاء الكبير في أسعار الأدوية البيطرية، مضيفًا أن هذا الواقع يدفع بعض المربين إلى الاستسلام وترك الحيوان يموت بدلا من تقديم العلاج.

وأكد البنداري أن حجم الخسائر بات مقلقًا، خصوصًا أن الجاموس هو الأكثر تأثرًا بالعترة الحالية مقارنة بالأبقار، ما تسبب في معدلات نفوق مرتفعة أصبحت تهدد الإنتاج الحيواني بصورة مباشرة.

وأضاف أن العترة المنتشرة حاليًا لم تكن مفاجئة، قائلًا إن نفس العترة ظهرت قبل نحو ثمانية أشهر في العراق، وكان من المفترض اتخاذ إجراءات وقائية صارمة لمنع انتقالها إلى الداخل، متسائلًا عن سبب عدم تطبيق تدابير كافية للحد من دخول المرض إلى مصر، ومؤكدًا ضرورة معاقبة الممتنعين عن التحصين دون مبرر، لأن الثروة الحيوانية أمن قومي.

وأشار إلى أن مصر أصبحت تواجه ما بين ست إلى ٧ عترات من الحمى القلاعية، مع ظهور متحور جديد كل عام أشد فتكا، مؤكدًا أن الأزمة لم تعد تقتصر على الحمى القلاعية وحدها، بل تفاقمت بعد تسجيل معدلات نفوق مرتفعة في الأبقار بمحافظة البحيرة نتيجة إصابتها بمرض الجلد العقدي، الذي يؤدي إلى إضعاف المناعة، ومع دخول الحمى القلاعية بعدها تصبح أشد فتكا.

وأوضح أن التحديات التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية باتت متراكمة وممتدة على أرض الواقع، في ظل غياب الحزم الكافي في إدارة الملف، لافتًا إلى أن المعينين ما زالوا يتقاضون رواتبهم من الصندوق منذ عام ٢٠١٤ دون تطوير فعلي للمنظومة أو الاستفادة المثلى من الكوادر البشرية المتاحة.

وشدد البنداري على غياب حملات التوعية والإرشاد البيطري التي كانت تُقدم سابقًا عبر شاشات التلفزيون للمربين، مؤكدًا أن المنظومة الحالية تحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة تبدأ من دور معهد بحوث صحة الحيوان، وضرورة النزول إلى القرى والمزارع، وإجراء حصر فعلي للثروة الحيوانية، ومتابعة حالات الإصابة بعد التحصين، مع الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والخبرات المتاحة.

وأشار إلى أن مصر كانت من أوائل الدول التي نجحت في القضاء على مرض الجدري بين الأطفال، متسائلًا عن سبب عدم تطبيق النهج نفسه على الثروة الحيوانية، التي تُعد جزءًا أصيلًا من الأمن القومي، مطالبًا بالتفكير طويل المدى بدلا من الاكتفاء بالتحرك بعد وقوع الأزمات فقط.

وحذر من سوء تنظيم استيراد الماشية، مشيرًا إلى أن أي حيوانات مستوردة يجب أن تخضع لحجر بيطري يتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع لضمان خلوها من الأمراض المعدية، مؤكدًا أن إهمال هذا الإجراء يعكس تراجعًا وتهميشًا لدور الطبيب البيطري الذي يجب أن يقوم بدوره في دعم الدولة والحفاظ على الثروة الحيوانية.

وأضاف أن غياب الأطباء البيطريين في متابعة عمليات الاستيراد يفاقم المشكلة، مشددًا على أن منظومة الثروة الحيوانية تمتد من المزرعة حتى وصول المنتج إلى المستهلك، وكل خطوة فيها تحتاج إلى إشراف طبي دقيق، في حين تركز البرامج الإعلامية حاليًا على الحيوانات الأليفة مثل الكلاب والقطط، متجاهلة الثروة الحيوانية التي تمثل أمنًا قوميًا حقيقيًا.

«إحنا بقينا نحس إن المزارع بقت مقبرة للماشية مش مصدر رزق»، بهذه الكلمات يلخص مربون حال الثروة الحيوانية اليوم. يقول أحدهم بحسرة: «طول السنة بنحصن ضد الأمراض، والنتيجة واحدة.. المرض بيرجع أقوى، والماشية بتموت قدام عينينا».

ويؤكد المربون أن حملات التحصين المتكررة أرهقتهم ماديًا، والوحدات الحكومية بلا أطباء، قائلين: «كان زمان الطبيب بيعدي علينا يتابع الحالة ويطمن، دلوقتي لو الحيوان تعب بنجري على العيادات الخاصة والتكلفة بقت عالية».

ويتفق معهم مرب آخر مضيفًا أن الجميع أصبح يردد نفس الجملة: «الوضع ما بقاش محتمل»، فالتحصين لا يمنع المرض، والأدوية باهظة الثمن، والأسواق شبه خالية من العجول السليمة، وفي النهاية أدى غياب المتابعة الدورية إلى جعل المربين يعيشون في خوف دائم، لا يعرفون متى تضربهم موجة جديدة من النفوق.

رغم تحديات التصنيع..

التوسع الزراعي الذكي يقود مصر للمرتبة الثانية عالميا في تصدير الخضراوات والفاكهة إلى أوروبا

تقرير رسمي: استصلاح الصحراء والتوسع بمشروعات الصوب وراء زيادة الإنتاج

حققت مصر قفزة كبيرة في إنتاج وتصدير الخضروات والفاكهة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ما وضعها في المركز الثاني عالميًا بعد هولندا في التصدير إلى أوروبا، مدفوعة بالتوسع الأفقي والراسي، واعتماد أحدث أساليب الزراعة والتقاوي المحسنة.

وقال المهندس هشام خضر، استشاري المحاصيل الحقلية والخضر، إن البطاطس والطماطم تصدرت المحاصيل الزراعية مؤخرًا، نتيجة زيادة الطلب المحلي والعالمي، موضحًا أن مصر تسعى للتوسع الأفقي عبر استصلاح المزيد من الأراضي ضمن مشروع المليون ونصف فدان، كما تعمل على التوسع الرأسي عبر رفع إنتاجية الفدان لتلبية احتياجات السوق المحلية وتحقيق فائض للتصدير وزيادة العملة الصعبة.

وأضاف خضر أن أبرز التحديات التي تواجه مزارعي الخضر تتمثل في نقص المصانع الكافية لتصنيع المحاصيل، مثل مصانع الصلصة وتجفيف الطماطم لاستيعاب الفائض، وكذلك الحاجة لإنشاء مصانع البطاطس نصف المقلية لتعظيم أرباح المزارعين، بالإضافة إلى توفير الأسمدة المدعمة وزيادة مستلزمات الإنتاج الزراعي.

المهندس هشام خضر

في الوقت نفسه أشار تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن إنتاج الخضراوات في مصر ارتفع إلى ٢٧,٨ مليون طن خلال الموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤ مقارنة بـ ٢٤,٩ مليون طن في الموسم السابق، بزيادة بلغت ١١,٥٪، وهو ما عزز نصيب الفرد من الخضروات ليصل إلى ٩٤,٧ كجم مقابل ٨٤,٩ كجم في الموسم الماضي.

وأوضح التقرير أن أسباب هذه الزيادة تعود إلى استصلاح الأراضي الصحراوية الجديدة، وتطبيق الدورة الزراعية المثلى، ونظام الري المطور الحديث، الذي يقلل استهلاك المياه مع زيادة إنتاجية الفدان، بالإضافة إلى التوسع في مشروعات الصوب الزراعية، واعتماد تقاوي محسنة وراثيًا تتحمل الظروف البيئية الصعبة، واعتماد الزراعة العضوية والزراعة الذكية التي تعتمد على الميكنة والتحول الرقمي في إدارة المزارع، مع التركيز على مناطق شرق العوينات، الوادي الجديد، توشكى، مستقبل مصر، غرب المنيا وغرب غرب المنيا.

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً
فَادْخُلِي فِى عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي
صدق الله العظيم

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

توفيت إلى رحمة الله تعالى

«الحـــاجـــة مـديـحـة مهـــران بـــدن»

كريمة المرحوم **الشيخ مهران عبداللطيف بدن** شيخ قرية الأحايوة شرق - أخميم سوهاج

وحرم المرحوم **محمود عبد اللطيف الحامدي بدن** مدير تعليم سابق

شقيقة المرحوم العمدة **السيد مهران** عمدة القرية

و المرحوم الكاتب الصحفي **ممدوح مهران** مؤسس جريدة النبأ

ووالدة الإعلامي **أيسر الحامدي** رئيس مجلس إدارة مؤسسة «عالم المال»
ومقدم برنامج «أنا الوطن» على «قناة الحدث اليوم»

والكاتب الصحفي **أشرف الحامدي** رئيس تحرير جريدة «عالم المال»

والكاتب الصحفي **أرشد الحامدي** رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «عالم المال»
ورئيس تحرير جريدة وموقع المؤشر الاقتصادي.

ووالدة السيدة **أمانى الحامدي**

حرم اللواء **ممدوح عبداللطيف** مساعد مدير أمن المنيا سابقا

والآنسة **ابتسام الحامدي** مدير إدارة بوزارة البترول

وجدة كلا من الأستاذ **مهند الحامدي** المدير التنفيذي بمؤسسة عالم المال

والرائد **مروان العمدة** مباحث الجيزة

والكاتب الصحفي **زياد الحامدي** سكرتير تحرير جريدة عالم المال

ومؤيد الحامدي طالب في كلية نظم والمعلومات

ومحمد أيسر طالب في كلية الإعلام

وتقام مراسم العزاء

يوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/١١/٢٣ في قاعة الوهاب بمسجد الشرطة بالشيخ زايد
من الساعة ٥ مساء حتى الساعة ٩ مساء